

التقرير السنوي
و البيانات المالية

2015

إستراتيجيا
STRATEGIA
Investment Company



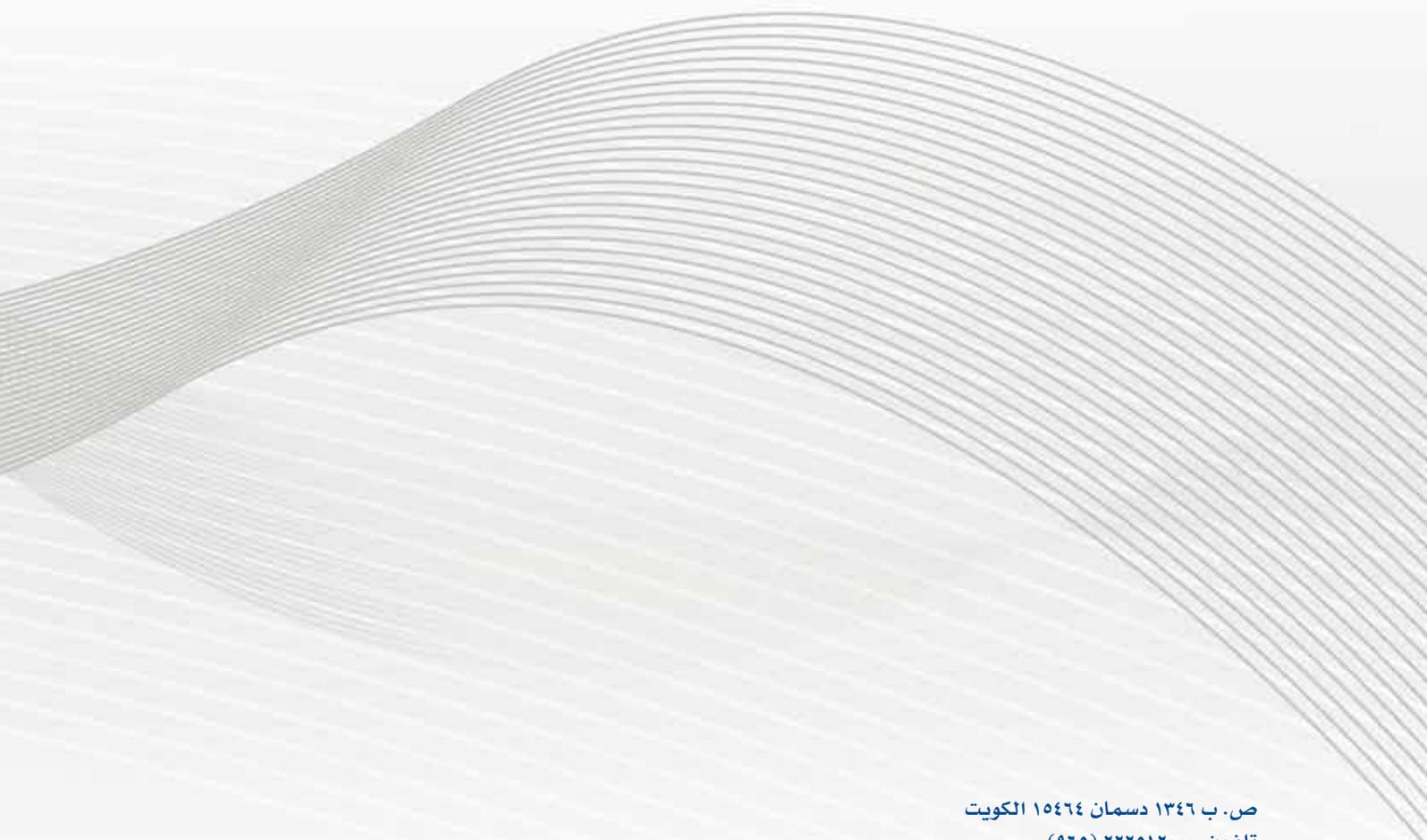
صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



سمو الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء



ص.ب ١٣٤٦ دسمان ١٥٤٦٤ الكويت
تلفون : ٢٢٢٥١٢٠٠ (٩٦٥)
فاكس : ٢٢٢٥١٢٠٣/٤ (٩٦٥)

Email: info@strategia.com.kw
Website: www.strategia.com.kw

مكتب أمريكا :

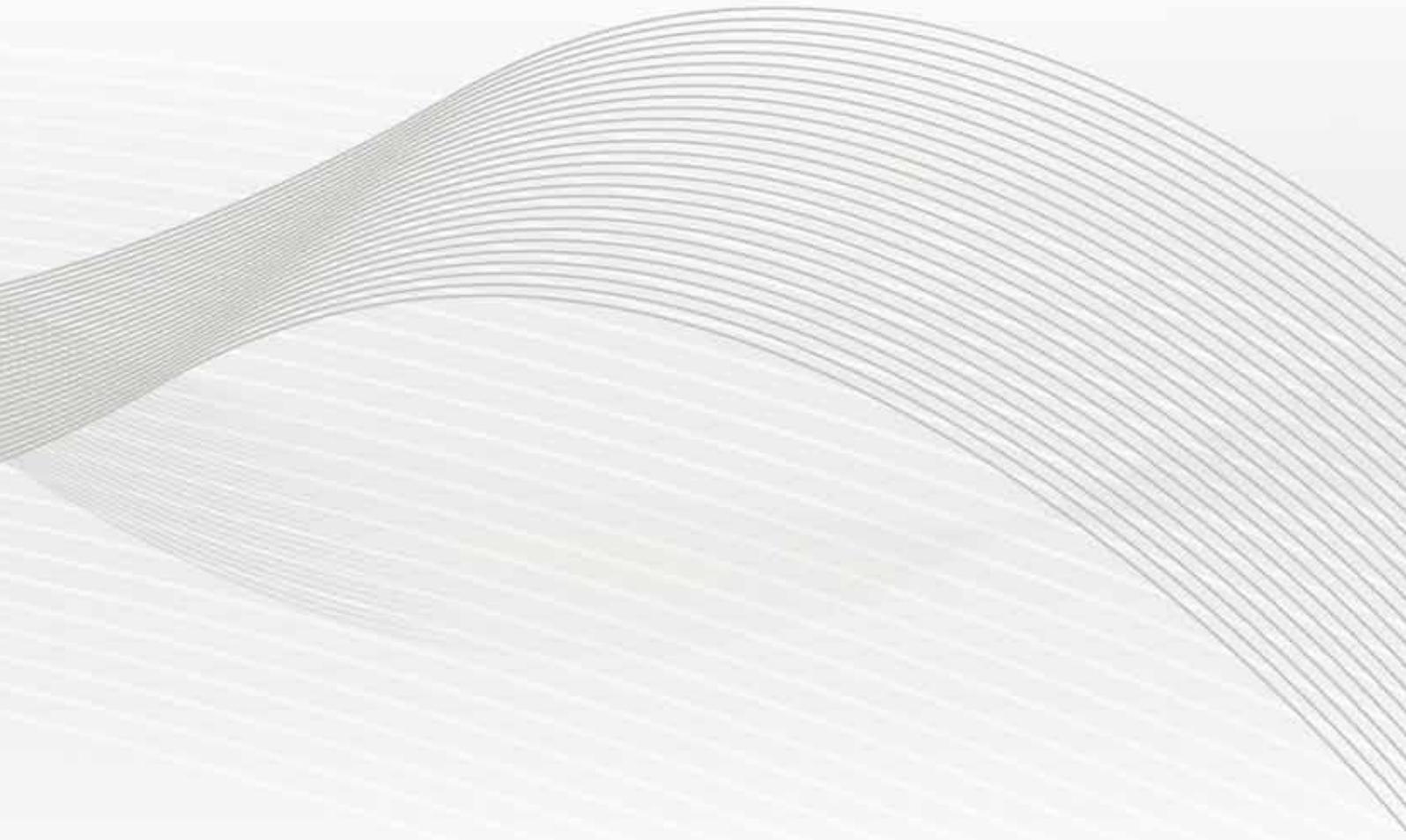
Strategia Investors, Inc.
107 John Street,
Southport, CT 06890 USA
Office: (1) 203 722 6974
Fax: (1) 509 757 2434

الصفحة

المحتويات

06 مجلس الإدارة
08 جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية
10 كلمة رئيس مجلس الإدارة
11 تقرير الإدارة التنفيذية
14 تقرير الحوكمة
34 تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
37 بيان المركز المالي المجمع
38 بيان الدخل المجمع
39 بيان الدخل الشامل المجمع
40 بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع
41 بيان التدفقات النقدية المجمع
42 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
57 تأكيد حول البيانات الواردة في التقرير

مجلس الإدارة





السيد/ سعود عبد العزيز المنصور
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ مشعل ناصر حبيب
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي



السيد/ حسان كمال بيه
عضو مجلس إدارة



السيد/ جمال عبد الله السليم
عضو مجلس إدارة

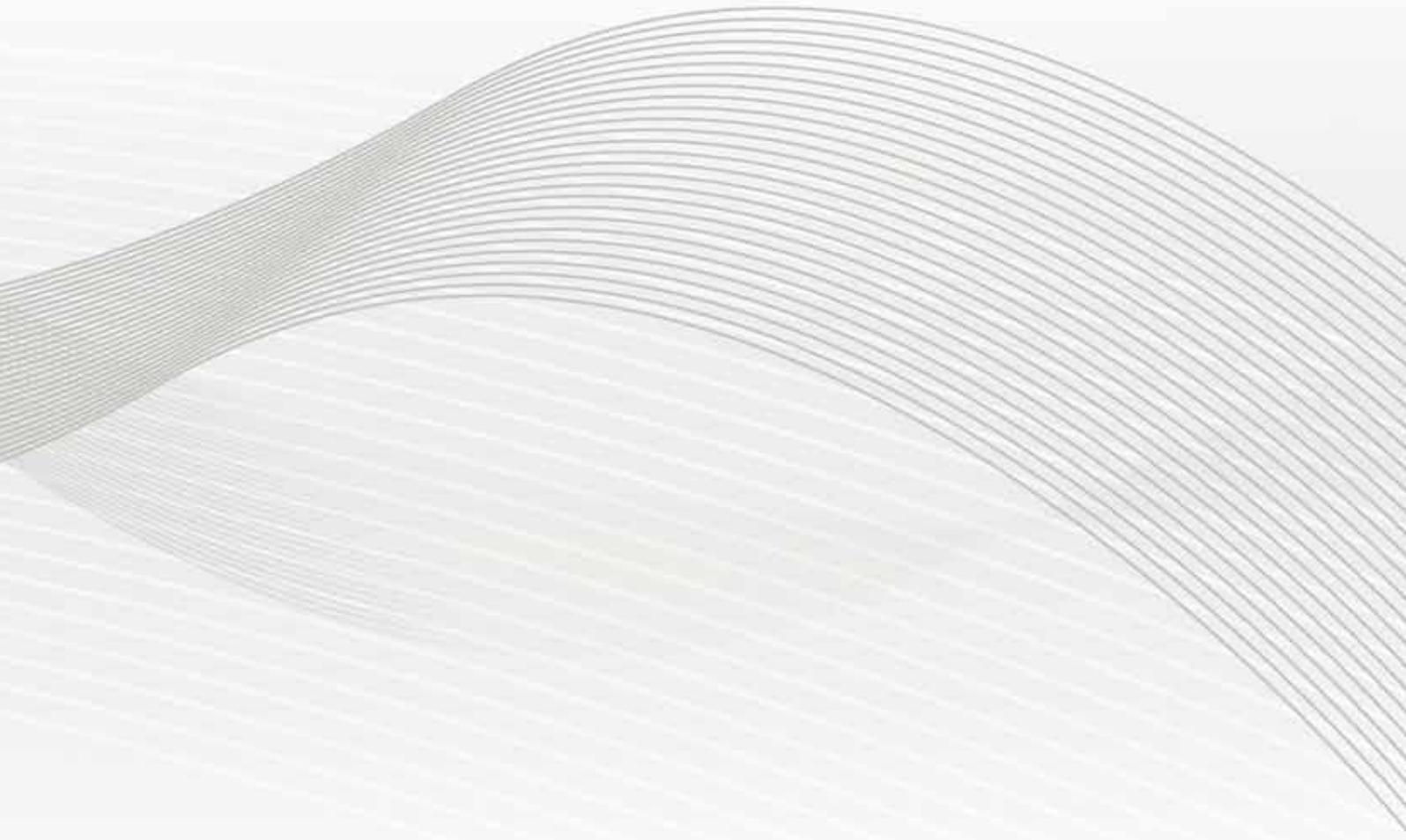


السيدة/ أماني ابراهيم العماني
عضو مجلس إدارة



السيد/ غازي أحمد العصيمي
عضو مجلس إدارة

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية
عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31



- البند الأول : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015 والمصادقة عليه.
- البند الثاني : تلاوة الجزاءات (مالية أو غير مالية) التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية (المركزي، الهيئة والسوق) عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015.
- البند الثالث : سماع تقرير مراقبي الحسابات السادة/ ديلويت أند توش، (الوزان وشركاه) والسادة/ هوروث المهنا وشركاه (عضو كرو هوروث إنترناشيونال) عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015 والمصادقة عليه.
- البند الرابع : مناقشة البيانات المالية السنوية للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015 والمصادقة عليها.
- البند الخامس : الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015 وترحيل الأرباح إلى حقوق المساهمين.
- البند السادس : الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015.
- البند السابع : تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- البند الثامن : الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم السابقة الواردة في سجل مساهمي الشركة.
- البند التاسع : الموافقة على المعاملات التي مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2015، وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة القادمة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2016
- البند العاشر : الموافقة على إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015.
- البند الحادي عشر: البند الحادي عشر: الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية التي تنتهي في 31 / 12 / 2016 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابه. من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال.
- البند الثاني عشر: الموافقة على شغل أحد أعضاء مجلس الإدارة لعضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية للإستثمار وذلك إعمالاً لنص المادة 197 من قانون الشركات.

السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أتقدم بالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة لأعرض عليكم التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

لقد كان عام 2015 عاماً صعباً على سائر أسواق المال وكذلك على السوق الكويتي وذلك نتيجة الأوضاع السياسية الإقليمية وانخفاض أسعار النفط التي تتصاعد حدتها منذ منتصف عام 2014 وحتى الآن، حيث أنهى تعاملاته السنوية للعام الثاني على التوالي على تراجع ملحوظ في مؤشراتته.

وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة، وهي أول خسارة تُسجّل منذ سنة 2010، بلغت خسارة الشركة في عام 2015 459,677 دينار كويتي بنسبة تراجع 141% عن عام 2014 وبلغت حقوق المساهمين 32,900,300 دينار كويتي بتراجع 2.8% عن عام 2014. لذا، أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وذلك بسبب النتائج المحققة لسنة 2015. وكذلك أوصى المجلس بعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31. في حين وافق مجلس الإدارة على توصية لجنة المكافآت والترشيحات بصرف مكافآت مقابل عضوية اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة الاستثمار، لجنة المكافآت والترشيحات، ولجنة الحوكمة) بمبلغ إجمالي وقدره 35,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.

وقد قام مجلس الإدارة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية بوضع الأطر العامة للسياسات الاستثمارية وتوزيع المخاطر. حيث اتبعت الشركة سياسة استثمارية متحفظة ركزت فيها على الاستثمار العقاري العالمي والإقليمي كنشاط رئيسي بالإضافة إلى الاستثمار المحلي لإدارة محفظة الشركة في السوق الكويتي وإدارة محافظ للعملاء.

وفي ظل هذه الفترة العصيبة وأثرها الممتد لعام 2016 ولما فيها من تأثير سلبي على الشركات بشكل عام وعلى شركات الاستثمار بشكل خاص، تستمر نظرتنا المتفائلة بالنسبة للأسواق التي نعمل بها سواء محلياً، إقليمياً أو دولياً حيث لدينا قناعة بالمعطيات الإيجابية لهذه الأسواق رغم بعض العوامل النفسية أو السياسية المرحلية المؤثرة إلا أن ذلك لا يحد من وجود فرص استثمارية ذات قيمة مضاعفة للمساهمين على المدى الطويل.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وبالأصالة عن نفسي، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح وكافة الجهات الرقابية، عسى الله سبحانه وتعالى أن يحفظهم ويسدد خطاهم لما يقدمونه من جهد ودعم لتحقيق ما فيه صلاح بلادنا وتقدمها على جميع الأصعدة. والشكر موصول لمساهميننا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لإدارة الشركة في جميع الظروف. وأيضاً، أود أن أشكر الفريق الإداري وجميع موظفي الشركة على جهودهم المبذولة لإنجاح خطط العمل.



سعود عبد العزيز المنصور

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

الأخوة والأخوات المساهمين المحترمين،

تحية طيبة وبعد،،

يسر إدارة شركة استراتيجية للاستثمار أن تقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال 2015

البيان	2015	2014
أتعاب إدارة	297	281
أرباح الاستثمارات	53	1,483
إيراد فوائد	132	74
إجمالي الأصول	33,418	34,295
إجمالي الخصوم	518	450
حقوق المساهمين	32,900	33,845
الأرباح المرحلة/(الخسائر المتراكمة)	1,759	2,218
صافي الربح	(460)	1,124
ربحية السهم (فلس)	(1.53)	3.75 فلس
سعر السهم في آخر السنة	33 فلس	59 فلس
القيمة السوقية للشركة	9,900	17,700
القيمة الدفترية للسهم	110 فلس	112 فلس

* الأرقام بالألف دينار

شهدت البيانات المالية للشركة انخفاض أرباح الاستثمارات انخفاضاً شديداً بسبب انخفاض الأرباح المحققة من الشركة الزميلة والذي عكس وضع الاقتصاد العالمي و تداعياتها على أسواق المال العالمية والاقليمية خلال العام.

أهم الأحداث خلال العام 2015

سعت الشركة خلال العام الى تنويع استثماراتها تنوعاً جغرافياً وقطاعياً، بهدف زيادة التدفقات النقدية للشركة من خلال اضافة اصول مدرة للدخل، وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة لتحقيق عوائد مجزية لمساهميها.

• حيث قامت الشركة خلال الربع الثاني من العام بالاستحواذ على الشركة العقارية Walpur4 المالكة لعقار في منطقة باد هامبورغ بألمانيا، وذلك بالشراكة مع شركة عالمية لإدارة الأصول، بنسبة شراكة تبلغ 50% لكل منهما. ومن المقرر أن يدر هذا الاستثمار، عبارة عن مبنى مكاتب تجارية مؤجرة لشركات عالمية، عوائد سنوية بنحو 8.75% .

• انتهت الشركة من الإجراءات الخاصة بنقل ملكية وتسجيل قطعة أرض في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ تقريبي قدره 490 الف دينار كويتي. وقد تم التوصل الى اتفاق مع احدى الشركات الهندسية الرائدة لتوقيع عقد التصميم والاشراف ايذاناً ببدء عملية التطوير. ويتمتع المشروع، وهو عبارة عن برج سكني مكون من 18 طابقاً، بموقع استراتيجي. علماً بأنه من المتوقع ان يدر عوائد سنوية بنحو 9% عند اكتماله بإذن الله.

• زادت الشركة ملكيتها في شركة المركز المالي الكويتي لتبلغ 23.38% علماً بأن المركز المالي أعلن عن توزيعات نقدية بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم مما سوف يعزز السيولة النقدية للشركة بعد موافقة الجمعية العمومية لشركة المركز المالي خلال سنة 2016.

• ومن أبرز الاحداث أيضاً في العام 2015 هو موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة وهيئة أسواق المال والجهات الرقابية على قرار الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية بعد أن بات السعر السوقي لسهم الشركة دون قيمته الدفترية بنسبة 47% ، إلى جانب ضعف مستوى التداولات على السهم مما أدى الى بقاءه راكداً دون حركة حقيقية. لذلك ارتأى مجلس الإدارة الانسحاب من السوق لحين عودة التداولات الى مستويات جيدة تسهم في تعظيم ملكيات المساهمين في الشركة.

نظرة على الاقتصاد الكويتي عام 2015

نظرا لاستمرار سياسة اعتماد الدولة على مصدر وحيد للدخل وهو النفط، ودعت الكويت عاما عصيبا عاشته على الصعيد الاقتصادي وسط هبوط أسعار النفط إلى ما دون 30 دولارا للبرميل. فبعد أن غادرت الكويت زمان العجز في العام 2000 محققة فوائض على مدى 13 سنة متتالية من دون انقطاع، سجّلت الميزانية العامة أول عجز لها في السنة المالية 2014-2015 بواقع 2.72 مليار دينار، بعد أن أدت أزمة النفط إلى انخفاض الإيرادات بنحو 60% في دولة يُمثل ريع النفط 94% من إنتاجها المحلي وتعتبر هذه فرصة جيدة لإصلاح وهيكلة الاقتصاد من قبل الحكومة.

وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 48 دولار أميركي للبرميل في العام 2015، مقابل معدله البالغ نحو 95 دولار أميركي للبرميل في عام 2014، أي بانخفاض ملحوظ بلغت نسبته 50 في المائة. وكان الأسوأ خلال العام 2015، هو استمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لثلاثة أرباع السنة نحو 50 دولار أميركي، بزيادة بلغت نحو 3 دولارات للبرميل فقط عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولارا أميركي للبرميل.

أداء سوق الكويت للأوراق المالية

وفيما واصل الإرهاب زعزعة الاستقرار العالمي وخيم الاضطراب على أسواق المال والسلع طوال العام 2015، واجه السوق الكويتي كأقرانه صعوبات عديدة ومشاكل جمة، ورغم تأثره بالأحداث السياسية في المنطقة إلا أن تأثره بانخفاض أسعار النفط، التي تتصاعد حدتها منذ منتصف عام 2014 وحتى الآن، كان مزمنًا، حيث أنهى تعاملاته السنوية للعام الثاني على التوالي على تراجع ملحوظ في مؤشراتته. وكان الملفت في أداء البورصة خلال 2015 هو دخول مؤشرات الثلاثة نفق الهبوط على مدار 10 أشهر اعتبارًا من شهر فبراير وحتى نهاية العام، ليسجل المؤشر السعري انخفاضًا سنويًا نسبته 14 في المائة، في حين تراجع المؤشر الوزني بنحو 13 في المائة، كما انخفض مؤشر كويت 15 بنسبة 15 في المائة. ولم يقتصر السبب وراء تكبد المؤشرات لخسائر فادحة خلال العام على العوامل الخارجية فحسب بل شمل أيضا العديد من العوامل الداخلية، جاء أبرزها تفعيل اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال فضلا عن المضاربات وغياب صناع السوق وشائعات انسحاب الشركات. وقد شكلت تلك العوامل مسار متذبذب لمؤشرات السوق المتعلقة بالقيمة النقدية المتداولة أيضا والتي سجلت مستويات لم تشهدها بورصة الكويت منذ 5 سنوات، حيث تدنى متوسط السيولة اليومي إلى 16 مليون دينار في 2015 مقارنة مع 25 مليون في 2014، أي أن السوق فقد نحو 37 في المائة من مستوى سيولته في العام 2015. ولعل هذا الجفاف الحاد في سيولة السوق لم يكن مصدر قلق للمستثمرين فقط بل انعكس الحال ليشمل إدارات الشركات المدرجة والتي بدأت فعلا بالانسحاب الاختياري من السوق لأسباب تتعلق بشح السيولة ناهيك عن متطلبات هيئة أسواق المال.

نظرة على الاقتصاد العالمي عام 2015

هذا ويعتبر العام 2015 من أسوأ الأعوام على المستثمرين في أسواق العالم، حيث تواصلت الكوارث التي هزت بقوة شبهاة بالزلازل أسواق المال والسلع العالمية. إذ لم تنته أزمة أوكرانيا وتداعياتها على الحظر الروسي وما تركه من آثار على الأسواق الأوروبية، حتى جاءت أزمة اليونان التي كادت أن تتكك منطقة اليورو، لتبدأ بعد ذلك أزمة أسواق المال الصينية وتدهور سعر اليوان وأثارها على معدل النمو الاقتصادي الصيني وتفاعلاتها في أسواق المال، التي انعكست على هبوط الطلب على السلع، وعلى رأسها النفط. ليحل على العالم بعد ذلك التدخل الروسي لسوريا، الذي لم تعرف بعد تداعياته السياسية والاقتصادية، وإلى أين سينتهي بالعلاقات الأميركية - الروسية من جهة، وإلى أين سيقود المنطقة العربية من جهة أخرى. ومعروف أن المنطقة العربية التي تعيش جملة من الزلازل السياسية، تعد من أهم مناطق إمدادات الطاقة في العالم.

من ناحية أخرى، كان عام 2015 بمنزلة نقطة انطلاق مرحلة جديدة من ضبط الأوضاع المالية، وأدى قرار عودة أسعار الفائدة إلى مستوياتها الطبيعية في الولايات المتحدة، الذي تم الإعلان عنه في شهر ديسمبر إلى حدوث المزيد من التقلب في الأصول بجميع فئاتها على مستوى العالم. ومن ثم، رفعت أيضا دول الخليج أسعار الفائدة ردا على قرار رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وللحفاظ على ارتباط عملاتها بالدولار الأميركي. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار رفع أسعار الفائدة على النحو الذي تخطط له الولايات المتحدة إلى ارتفاع تكلفة تمويل الشركات الخليجية، وسيكون من الصعب عليها جمع الأموال اللازمة في المستقبل القريب. ومن ناحية أخرى، بدأت الحكومات الخليجية خفض دعم قطاع النفط، كما أنها تفكر جديا في رفع الضرائب وتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة.

فيما يخص سوق العقار العالمي، استمر المستثمرون في الاستحواذ على العقارات خاصة في المدن الكبرى في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي كانت وجهة رؤوس الأموال المهاجرة من الأسواق النامية إلى الأسواق المتطورة، مستفيدين من أسعار الفائدة المنخفضة ونسب الإشغال المرتفعة للعقارات في هذه المناطق. هذا الأمر أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات في الولايات المتحدة بنحو 13 في المائة وفي لندن بنحو 31 في المائة. أما فيما يخص الأسهم العقارية العالمية، فقد شهد مؤشر FTSE EPRA NAREIT Developed للأسواق المتطورة هدوءًا في أدائه وسجل ارتفاعا هامشيا بلغ 0.05 في المائة خلال العام، بعد أن كان قد سجل نموا بلغ 15.8 في المائة خلال عام 2014. هذا وما زالت الأسهم العقارية بما فيها أسهم الأمانة العقارية تشكل أداة متميزة للانكشاف على سوق العقار العالمي بمخاطر أقل نظرا للسيولة العالية التي تتمتع بها هذه الأوراق المالية.

أداء الشركة

تكبدت الشركة خسارة بلغت 460 الف دينار كويتي في العام 2015 بسبب انخفاض في ارباح شركة زميلة نتيجة للمرحلة الصعبة التي شهدتها الاقتصادات والأسواق العالمية والمحلية. وبالرغم من الخسارة المحققة، إلا ان بنود الإيرادات الأخرى للشركة سجلت ارتفاعا. حيث ارتفعت إيرادات التأجير للشركة بنسبة 29 في المائة وإيرادات الفوائد بنسبة 78 في المائة. ويأتي هذا الارتفاع في الإيرادات نتيجة إضافة الشركة لبعض الأصول العقارية لمحفظتها خلال العام واستمرار التدفقات النقدية من استثماراتها القائمة تماشيا مع سياسة الشركة في تحقيق عوائد موزونة على المدى الطويل.

الأفاق المستقبلية

وعلى الرغم من إمكانية حدوث تحسن طفيف في عام 2016، إلا أنه لن يكون العام الأفضل، وخاصة بالنسبة لأسواق الخليج وأسعار النفط الخام. وسيكون على الأغلب عام لشد الأحزمة كون أن القرارات الحكومية الخليجية سبقت قدوم هذا العام برفع الدعومات عن بعض المواد الاستهلاكية وهذا بالتأكيد سيكون له الأثر الكبير على الأسواق بشكل عام. وفيما يخص سوق الكويت للأوراق المالية، فمن المتوقع أن يكون عام 2016 مُكملاً لأحداث 2015، أي أن المشهد العام لا يزال سلبياً، ويصعب معه التكهن برفع أي توقعات إيجابية في الوقت الراهن. وفيما يتعلق بأرباح الشركات الكويتية فمن المتوقع أن تشهد تراجعاً في عام 2016 وعلى الأخص في قطاعي السلع والاتصالات، وأن ينخفض أيضاً معدل نمو أرباح القطاع المصرفي. ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الجديدة لانطلاقاً شاملة تعم أسواق المنطقة في نهاية الربع الثالث من العام 2016 أو قريباً منها، علماً بأن هناك عدة عوامل يرجح أن تكون هي الأسباب الدافعة لخلق هذا الجو التفاؤلي للمتعاملين منها اتضاح المشهد السياسي.

شكروامتنان

وفي الختام أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح وكافة الجهات الرقابية على جهودهم المبذولة لتحقيق ما فيه صلاح بلادنا وتقدمها على جميع الأصعدة. والشكر موصول لمساهميننا الكرام على دعمهم الذي نأمل أن يستمر وبشكل أكبر في المستقبل ولعملائنا الكرام على الثقة التي أولونا إياها. وأيضاً، أود أن أشكر الفريق الإداري وجميع موظفي الشركة على جهودهم المبذولة لإنجاح خطط العمل.



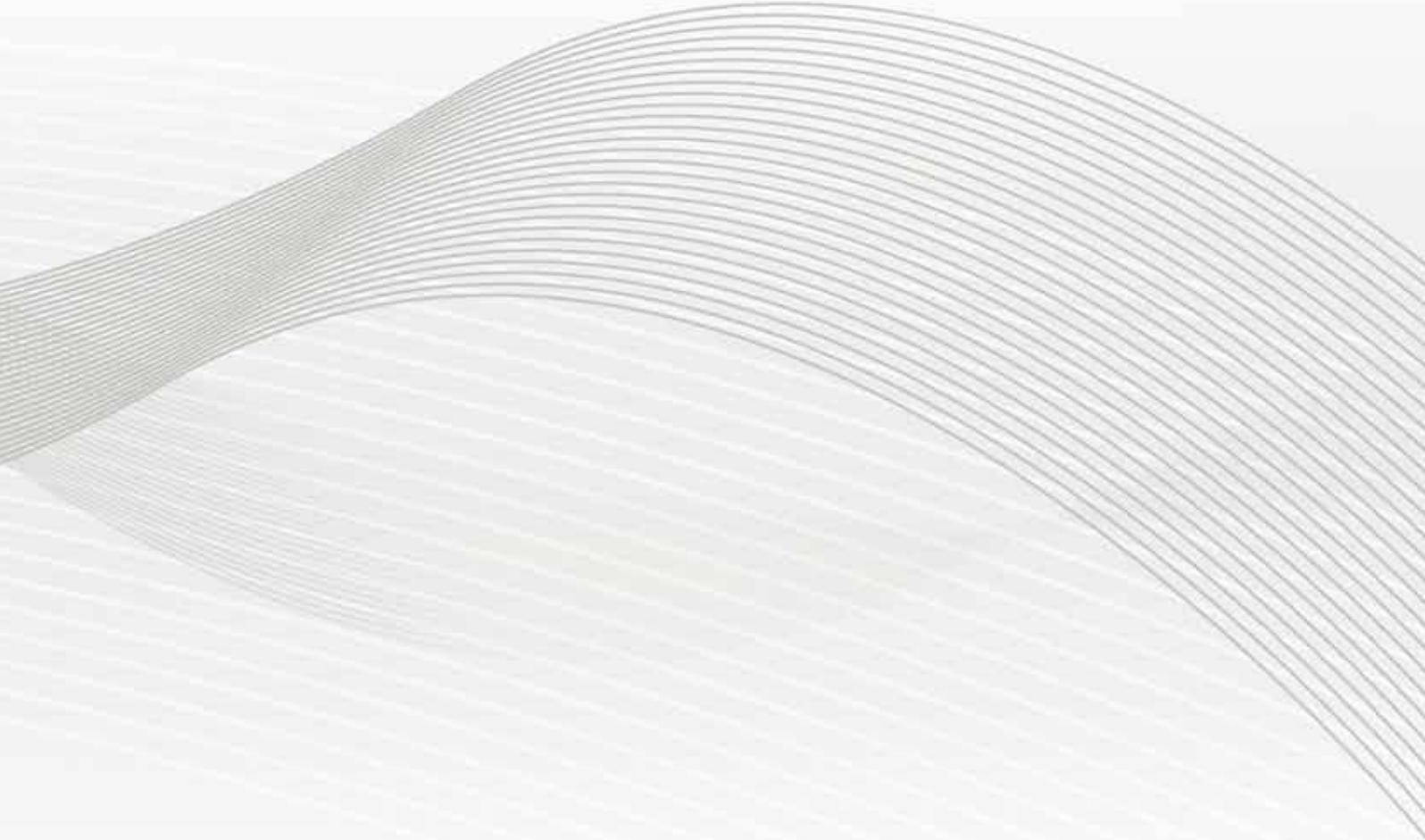
مشعل ناصر حبيب

نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

تقرير الحوكمة
لشركة استراتيجيا للاستثمار
ش.م.ك.ع

للسنة المالية المنتهية في

31 ديسمبر 2015



المحتويات

الصفحة

16 كلمة رئيس مجلس الإدارة
17 المقدمة
17 نبذة عن الشركة
17 استراتيجيا والشركات التابعة والزميلة
18 حوكمة الشركات
19 مساهمونا
19 رئيس مجلس الإدارة
19 أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين
19 أمين سر مجلس الشركة
20 مجلس الإدارة
22 لجان مجلس الإدارة
24 التعامل بالأسهم
25 المساهمون الذين يملكون نسبة 5% أو أكثر
25 الافصاح عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
25 الجمعية العمومية العادية
25 تفويض وصلاحيات لإدارة التنفيذية
26 تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان
27 الإدارة التنفيذية
28 معاملات الأطراف ذات علاقة
28 مدقق الحسابات الخارجي
29 الرقابة الداخلية
31 إدارة المخاطر المؤسسية
31 سياسة الإبلاغ عن المخالفات
31 سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين
32 معلومات عامة عن أداء الأسهم
32 الأحداث الجوهرية
32 التنمية المستدامة

ملاحظة:

إن تقرير الحوكمة والإفصاح والشفافية هو ملكية حصرية لـ (استراتيجيا) حيث تم إعداد هذا التقرير لإظهار مدى التزام الشركة بمنظومة الحوكمة كما أن استراتيجيا لا تمنع بالاستعانة بهذا التقرير أو أي جزء منه لأطراف خارجية أو للعامّة بشرطية أن يتم ذكر وإدراج اسم (استراتيجيا) / رئيس إدارة المخاطر والالتزام الرقابي - عصام عبدالرحمن اليوسف

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمي شركة استراتيجية الكرام

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة السنوي للعام 2015.

إن تقرير الحوكمة السنوي لهذا العام يؤكد التزامنا الدائم بتقديم أفضل قيمة لمساهميننا وينبع ذلك من اعترافنا كشركة مساهمة عامة أن استدامة الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات أصبح ضرورة أخلاقية واقتصادية في عالم تطوير الأعمال الحديث.

وفي هذا الصدد نؤيد ضرورة الالتزام الصارم بالمبادئ التي تساعد في ارساء مفهوم الشفافية والمساءلة والنزاهة والأخلاق والصدق في مزاولة أعمالنا إذ يشكل ذلك دون أدنى شك حجر الزاوية في أي مؤسسة ناجحة. ولهذا السبب تحديداً يأتي عهدنا تجاه أنفسنا ومستثمرينا وجميع أصحاب المصلحة لدينا بالالتزام بأعلى مستويات الاستقامة والنزاهة في إدارة الشركة.

وفي ضوء الاهتمام المتزايد لدى مساهميننا بما في ذلك المساهمين والمستثمرين المحتملين، قررت استراتيجية تعزيز ما لديها من نظام حوكمة بما يتوافق مع أرقى الممارسات المحلية والدولية في هذا المجال. وفي هذا الصدد تعمد استراتيجية إلى تعزيز دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتبني أخلاقيات عمل متطورة ومتميزة في قطاع أعمالها فضلاً عن ابتكار قوانين رقابية جديدة وتطبيق نظام تفويض السلطات ودمج دور مجلس الإدارة واللجان في صميم عملنا.

كما نتطلع في سبيلنا نحو تحقيق الأهداف المرجوة إلى تحسين الممارسات والإجراءات المعمول بها حالياً بالإضافة إلى تنفيذ إطار حوكمة متطور ل استراتيجية والشركات التابعة لها بحيث يمكننا تبوأ مكانة مرموقة في مجالات أعمالنا وبالتالي تحقيق رؤية مساهميننا.

وأخيراً نود أن ننتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر لجميع السلطات والجهات الرقابية التي أسهمت في دعم مبادئ حوكمة الشركات وممارساتها وتنفيذها في دولة الكويت.

سعود عبد العزيز المنصور

رئيس مجلس الإدارة

2. المقدمة

نفتخر نحن في استراتيجية بتطبيق أعلى المعايير وأفضل الممارسات، بما يتوافق مع التشريعات الكويتية الخاصة بالحوكمة وقانون الشركات والقوانين الصادرة عن هيئة أسواق المال وتعليمات بنك الكويت المركزي وكافة الجهات الرقابية بهذا الشأن.

وتتبع أفضل الممارسات الدولية ونؤكد التزامنا بالقرار الصادر عن هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية الصادرة في نوفمبر 2015 الكتاب الخامس عشر بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

والهدف من هذه الإرشادات هو حوكمة الإطار التنظيمي والسياسات والاجراءات المتبعة لإدارة جميع أنشطة الشركة وفق القواعد التي أقرتها هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والجهات التنظيمية الأخرى، ووفق أفضل الممارسات الدولية لتحقيق الكفاءة والشفافية في العمل والتي تعود على جميع المساهمين والأطراف المعنية من موارد بشرية وعملاء وشركاء ومستثمرين، بالقيمة، وتحقيق العائدات التي تساهم في تنمية إقتصاد دولة الكويت.

3. نبذة عن الشركة

تأسست شركة استراتيجية للاستثمار في مارس 2004 وكانت عبارة عن دائرة عقارية تابعة لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي وهي شركة رائدة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وانطلقت نقطة البداية لشركة استراتيجية عن طريق نقل الدائرة العقارية إلى شركة عقارية مستقلة بذاتها، حيث قرر المساهمون الجدد للشركة تحويل كيائها القانوني من شركة عقارية إلى شركة استثمارية تقدم كافة الخدمات والمنتجات الاستثمارية. ووفقاً لذلك، تم زيادة رأس مال الشركة من 10 مليون دينار كويتي إلى 15 مليون دينار كويتي.

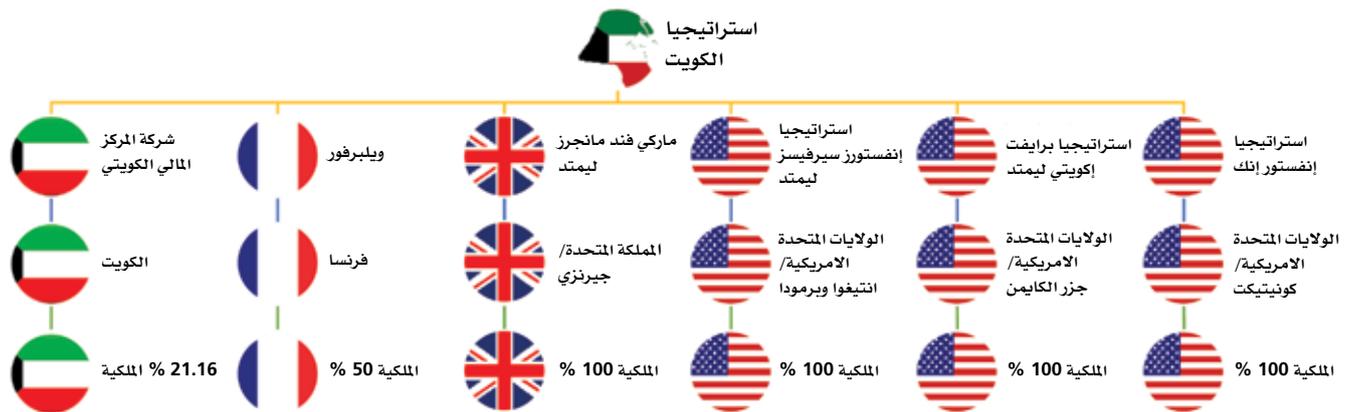
تم زيادة رأس مال استراتيجية مرتين عبر توزيع أسهم منحة للمساهمين خلال عامي 2007 و 2008 ليصل بذلك إلى 17,577,000 دينار كويتي. في ديسمبر 2008، تم استيفاء كافة شروط الإدراج وأصبحت «استراتيجية» شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ضمن باقة الشركات الاستثمارية المدرجة لتضيق بعداً آخر في مجال إدارة واستثمار الأصول. وبسبب الخسارة المالية المتراكمة خلال عام 2010، قامت الشركة بزيادة رأس مالها أولاً ومن ثم تخفيضه مرة أخرى ليصبح 15 مليون دينار كويتي.

خلال عام 2013، نجحت استراتيجية بزيادة رأسمالها بنسبة 100% ليصبح 30 مليون دينار كويتي. وتبلغ قيمة الأصول المدارة للعملاء، مؤسسات وأفراد، 158 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2015.

تخضع الشركة للأحكام الواردة في قانون الشركات الكويتي وتعديلاته، بالإضافة إلى قوانين ولوائح بنك الكويت المركزي وإلى قوانين وقواعد "هيئة أسواق المال" و "باقي الجهات الرقابية القانونية والمالية".

تعمل الشركة بشكل رئيسي في كافة أنشطة التمويل والأنشطة الاستثمارية المختلفة.

4. شركة استراتيجية والشركات التابعة والزميلة



نسبة الملكية المشار إليها حسب بيانات 2015/12/30

5. حوكمة الشركات

حوكمة الشركات (نظام حوكمة الشركات) هي مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات القائمة بين الموظفين ومجلس إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة داخل الشركة وخارجها. وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي توضع من خلاله الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، ويتحدد مراقبة الأداء بناءً على ذلك.

يدرك مجلس إدارة "إستراتيجيا" مدى أهمية الالتزام بقواعد حوكمة جيدة ودورها الجوهرية في ضبط وتحفيز إطار عمل حوكمة الشركة والممارسات المتعلقة بذلك. وفي هذا الشأن، يعمل مجلس الإدارة على مراجعة إطار عمله وممارساته بانتظام للوفاء بمتطلبات "هيئة أسواق المال" والجهات التنظيمية كافة والامتثال لجميع اللوائح والقوانين المرعية بهذا الشأن.

يقدم النظام الحالي لحوكمة الشركات إطار حوكمة شامل للشركات الخاضعة لهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي. ويشمل من بين ذلك جملة مبادئ تعنى بالتوجيه العام وتكوين هيكل مجلس الإدارة، والواجبات والمسؤوليات الواقعة على أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة وأمين سر مجلس الإدارة.

← تطبيق الحوكمة

إن معايير الحوكمة المؤسسية والانضباط تعزز مستويات الثقة في قدرتنا على الالتزام بالكفاءة المهنية وتوليد العائدات التي تساهم في تنمية اقتصاد دولة الكويت ومن هذا المنطلق قامت إستراتيجيا ببناء قواعد وأطر مبادئ الحوكمة والممارسات الرشيدة على عدة مراحل للوصول لأفضل الممارسات في منظومة الحوكمة من خلال أسس المعايير العالمية والتعليمات من قبل الجهات التنظيمية كافة.

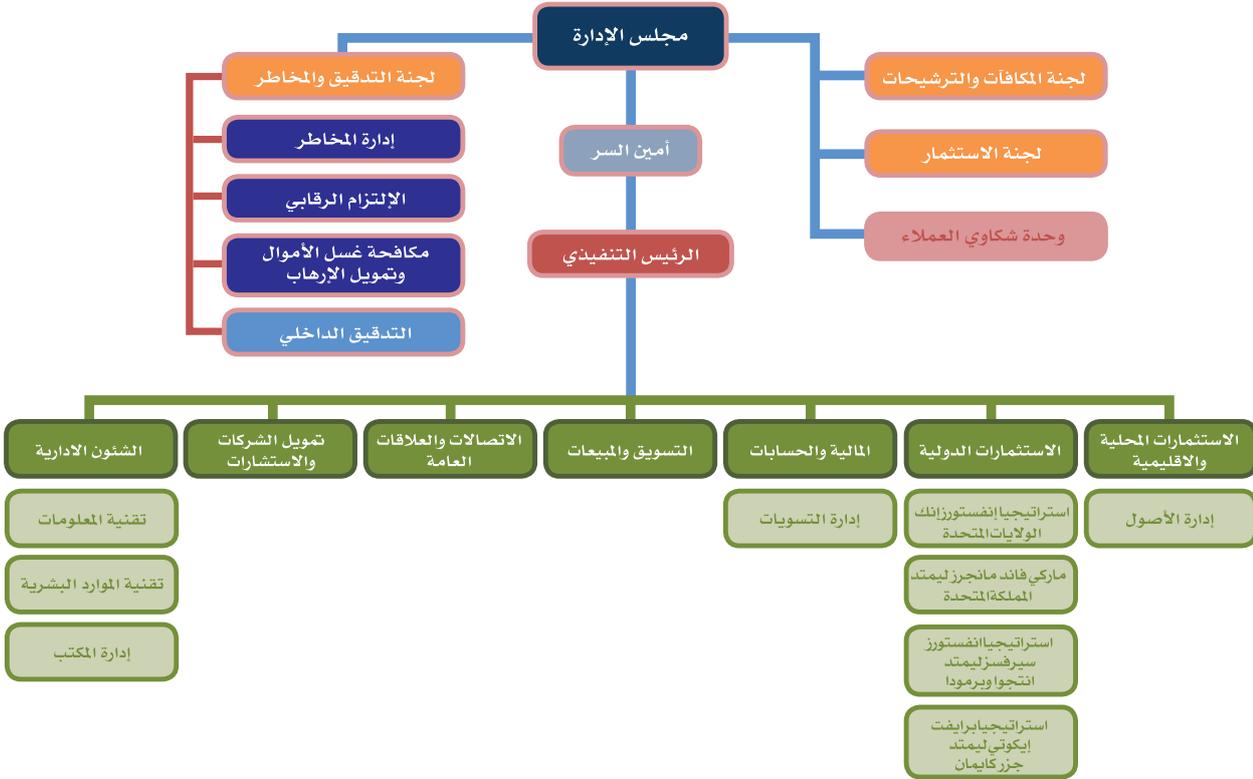
← نظرة عامة على حوكمة الشركة

لتتزم شركتنا بقواعد حوكمة الشركات المنصوص عليها بالقانون رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية الصادرة في نوفمبر 2015 الكتاب الخامس عشر عن هيئة أسواق المال ومعايير الانضباط المؤسسي التي يتضمنها دليل حوكمة الشركة والتي شملت مهام ودور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، حيث تحظر قواعد الحوكمة على رئيس مجلس الإدارة تولي مهام الرئيس التنفيذي للشركة، كما تم تحديد مهام مجلس الإدارة بما في ذلك الإشراف على نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من كفاءته. وفي العام 2015 تضمن دليل الحوكمة سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي، وسياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين وذلك من أجل وفائنا والتزامنا بأعلى المعايير.

وقد اتخذنا خطوات متقدمة وإيجابية في الحوكمة المؤسسية، حيث قمنا بإطلاق صفحة إلكترونية خاصة بالحوكمة على موقع الشركة الإلكتروني، تضم تقرير الحوكمة السنوي وهيكلية مجلس الإدارة وبيانات كبار المساهمين، كما تسلط الضوء على جميع سياسات الحوكمة المتبعة في الشركة. ومن منطلق حرصنا على تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح، يتواصل مجلس الإدارة مع المساهمين من خلال البريد الإلكتروني الخاص بحوكمة الشركة، سواء من هم داخل الكويت أو خارجها، بأسلوب متوافق بين ممارسات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين. ويشمل دليل الحوكمة سياسات وقواعد تركز على مبدأ الشفافية والمسؤولية ويشدد على الالتزام بأعلى معايير الانضباط السلوكي والمهني والأخلاقي وتتخلص فيما يلي:

سياسة المسؤولية المجتمعية في الشركات والتي تعبر عن التزامنا بالمساهمة في تحسين جودة المستوى المعيشي لموظفي الشركة والتأثير الإيجابي في المجتمع وسياسة توزيع الأرباح على المساهمين والتي تنطلق من التزامنا بتحقيق القيمة المستدامة للمساهمين وقواعد السلوك وبيان بالمبادئ العامة وتشمل القواعد العامة التي يجب الالتزام بها من قبل الموظفين والإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة وسياسة التعامل بالأسهم وسياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة وتحدد هذه الفقرة متطلبات القبول الخاصة للمعاملات بين الشركة والأطراف ذات العلاقة وسياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing وسياسة الإفصاح والشفافية وسياسة ضمان نزاهة التقارير المالية وسرية المعلومات الداخلية Chinese Wall وسياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين وآلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي وسياسة تعيين خبراء لأعضاء مجلس الإدارة لتقديم الخدمات الاستشارية لأعضاء مجلس الإدارة والاستعانة بالخبرات التي تدعم قرارات مجلس الإدارة لتحقيق القيمة للمساهمين.

← هيكل الحوكمة لشركة استراتيجيا



6. مساهمونا

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية وضع استراتيجية العمل الشاملة لشركة إستراتيجيا وضمان الالتزام بأعلى معايير الحوكمة في جميع قطاعات الشركة وأعمالها. وهو مسؤول بشكل كامل أيضاً عن إدارة الشركة وتوجيهها وأدائها ويلتزم بممارسة الآراء الموضوعية بشأن جميع مسائل الشركة المستقلة عن الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة مسؤول تجاه المساهمين عن حسن سير الأعمال، ومسؤول عن ضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح ذات الصلة فضلاً عن النظام الأساسي للشركة ولائحتها التنفيذية والمجلس مسؤول أيضاً عن حماية الشركة من الأفعال والممارسات غير القانونية أو المسيئة أو غير اللائقة كما اعتمدت الشركة ميثاقاً رسمياً لمجلس الإدارة يحدد آلية تشكيله، وواجباته، ومسؤولياته، وانعقاده والإجراءات المتعلقة باجتماعاته.

7. رئيس مجلس الإدارة

يقع على عاتق رئيس مجلس الإدارة مسؤولية ضمان حسن سير عمل المجلس بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك استلام المعلومات المستوفاة والدقيقة من أعضاء المجلس واللجان في الوقت المناسب.

8. أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

تتضمن واجبات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ولا تقتصر على ما يلي:

المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة وتقديم آراء مستقلة حول المسائل الاستراتيجية والسياسة والأداء والمساءلة والموارد والتعيينات الأساسية ومعايير العمل وضمان إعطاء الأولوية لمصالح الشركة والمساهمين في حال حصول أي تضارب للمصالح والمشاركة في لجنة التدقيق بالشركة ومراقبة أداء الشركة في تحقيق غاياتها وأهدافها المتفق عليها ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنوية ونصف السنوية والرابعة والإشراف على وضع القواعد الإجرائية الخاصة بحوكمة الشركة وضمان تنفيذها بطريقة متناسقة ووضع مهاراتهم وخبراتهم واختصاصاتهم المتنوعة ومؤهلاتهم بين أيدي مجلس الإدارة أو لجانه المختلفة من خلال حضورهم المنتظم لاجتماع المجلس ومشاركتهم الفعالة في الجمعيات العمومية وفهمهم لآراء المساهمين بشكل متوازن ويجوز لمعظم أعضاء المجلس غير التنفيذيين طلب رأي مستشار مستقل على نفقة الشركة فيما يتعلق بأي مسألة تخص الشركة.

9. أمين سر مجلس الشركة

يعمل أمين سر مجلس الشركة بصفته أمين سر لمجلس الإدارة ولجانه الفرعية، ويجوز له بعد موافقة المجلس إسناد مسؤولية إدارة اللجان إلى موظفين آخرين من أصحاب المؤهلات العالية حيث عين مجلس الإدارة أحد موظفي الشركة بمنصب أمين سر مجلس الإدارة في 11 مارس 2014. وتشمل مهام أمين سر الشركة ما يلي:

تقرير الحوكمة لشركة استراتيجيا للإستثمار ش.م.ك.ع

تسجيل جميع محاضر اجتماعات المجلس واللجان وحفظ سجلاته ودفاتره والتقارير المرفوعة من المجلس وإليه و ضمان إيصال المعلومات في الوقت المناسب والتنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين بالشركة، وذلك تحت إشراف رئيس المجلس ونائبه وضمان أن أعضاء المجلس يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى محاضر جميع اجتماعات المجلس وأي معلومات ووثائق وسجلات متعلقة بالشركة وحفظ كافة محاضر الاجتماعات وكافة المستندات لتلك الاجتماعات بسجل خاص.

10. مجلس الإدارة

تتجلى حوكمتنا المؤسسية في قواعد السلوك ومبادئ الالتزام التي يفرضها مجلس الإدارة والتي تتماشى مع المعايير العالمية.

← تشكيل مجلس الإدارة

حسب قواعد دليل حوكمة الشركة فإن مجلس الإدارة يتألف من ستة أعضاء وأغلبهم غير تنفيذيين. ويتضمن المجلس عضو مستقل وعضو تنفيذي حيث تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحالي في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقدة بتاريخ 22 يونيو 2014 حسب التالي:

العضو	المنصب	تاريخ التعيين	التمثيل	صفة العضوية
سعود عبدالعزيز المنصور	رئيس مجلس الإدارة	22 يونيو 2014	منتخب	مستقل
مشعل ناصر حبيب	نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي	22 يونيو 2014	منتخب	تنفيذي
أماني ابراهيم العماني	عضو مجلس إدارة	22 يونيو 2014	شركة فيرست إيكوبليس للمعدات والنقل	غير تنفيذي
غازي أحمد العصيمي	عضو مجلس إدارة	22 يونيو 2014	شركة المهن العالمية للتجارة العامة	غير تنفيذي
حسان كمال قاندييه	عضو مجلس إدارة	22 يونيو 2014	شركة التخصيص العالمية التجارية	غير تنفيذي
جمال عبدالله السليم	عضو مجلس إدارة	13 أغسطس 2014	شركة الثقة المشتركة العقارية	غير تنفيذي

<p>السيد / سعود عبدالعزيز المنصور - رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة الحوكمة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة المكافآت والترشيحات بكالوريوس إدارة الأعمال والتمويل - كاليفورنيا - الولايات المتحدة الأمريكية / 2000</p>	
<p>السيد / مشعل ناصر حبيب - نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي عضو لجنة الاستثمار بكالوريوس محاسبة - جامعة الكويت 1996 ودبلوم حاسب آلي / 1992 - المعهد التجاري "الهيئة العامة للتعليم التطبيقي"</p>	
<p>السيدة / أماني ابراهيم العماني - عضو مجلس إدارة عضو لجنة المكافآت والترشيحات بكالوريوس محاسبة - جامعة الكويت 1994</p>	
<p>السيد / غازي أحمد العصيمي - عضو مجلس إدارة عضو لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الحوكمة بكالوريوس علوم إدارة الأعمال (تخصص تمويل) - جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا / يونيو 2006</p>	
<p>السيد / حسان قائد بيه - عضو مجلس إدارة عضو لجنة الاستثمار ولجنة الحوكمة بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة سانت لويس، الولايات المتحدة الأمريكية 1993</p>	
<p>السيد / جمال عبدالله السليم - عضو مجلس إدارة عضو لجنة المكافآت والترشيحات ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الاستثمار بكالوريوس محاسبة - جامعة الكويت، ودرجة ماجستير في المحاسبة مع مرتبة الشرف - جامعة أوكلاهوما سيتي، الولايات المتحدة</p>	

← اجتماعات مجلس الإدارة:

تتعدد اجتماعات مجلس الإدارة باكتمال النصاب فيها بحضور غالبية الأعضاء. في السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2015، تم إنعقاد إثني عشر اجتماعاً لمجلس الإدارة حسب البيانات المرفقة بالجدول التالية:

← بيان اجتماعات مجلس الإدارة لسنة 2015:

#	رقم الاجتماع	التاريخ	الحضور	المكان	موضوع النقاش
1	89	2015/2/22	100%	مقر الشركة	اعتماد التعديلات على السياسات والإجراءات والهيكل التنظيمي للشركة
2	90	2015/3/10	100%	مقر الشركة	اعتماد محضر لجنة الترشيحات والمكافآت
3	91	2015/3/23	100%	مقر الشركة	اعتماد البيانات المالية السنوية 2014، والاطلاع على مسودة إعلان الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية
4	92	2015/4/1	100%	مقر الشركة	الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية، والمذكرة المقدمة من الإدارة المالية بخصوص الموازنة التقديرية للشركة لعام 2015
5	93	2015/5/17	100%	مقر الشركة	اعتماد البيانات المالية المرحلية عن الربع الأول 2015، ومناقشة آخر مستجدات القضايا المرفوعة من/ ضد شركة استراتيجيا للاستثمار
6	94	2015/5/28	100%	مقر الشركة	المصادقة على محاضر اجتماعات اللجان، ومناقشة آخر مستجدات الاستثمار في عقار بمنطقة باد هامبورج - ألمانيا
7	95	2015/8/6	100%	مقر الشركة	مناقشة واعتماد (1) التقرير المعد عن إدارة المخاطر، (2) التقرير المعد عن إدارة الالتزام الرقابي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، (3) التقرير المعد عن إدارة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، (4) آخر مستجدات الجمعية العامة العادية والغير العادية المنعقدة في 2015/05/20، (5) آخر مستجدات الجمعية العامة الغير العادية المنعقدة في 2015/07/08
8	96	2015/8/10	100%	مقر الشركة	المصادقة على محاضر اجتماعات اللجان، واعتماد البيانات المالية المرحلية عن الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2015
9	97	2015/9/9	100%	مقر الشركة	مناقشة آخر مستجدات موضوع الانسحاب الاختياري
10	98	2015/10/27	100%	مقر الشركة	المصادقة على محاضر اجتماعات اللجان، اطلاع المجلس على القروض الممنوحة من شركة استراتيجيا للاستثمار لشركاتها التابعة
11	99	2015/11/15	100%	مقر الشركة	المصادقة على محاضر اجتماعات اللجان، ومناقشة واعتماد البيانات المالية المرحلية عن التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2015
12	100	2015/12/16	100%	مقر الشركة	موافقة الهيئة لشركة استراتيجيا على حق شراء أو بيع أسهمها بما لا يتجاوز 10% من أسهم الشركة (أسهم الخزينة)، مناقشة آخر مستجدات التخارج من الاستثمار في Water Front و Business Bay، اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة بعد إجراء بعض التعديلات عليه، اعتماد سياسات لجنة المكافآت والترشيحات ولجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة

← بيان حضور الأعضاء لاجتماعات مجلس الإدارة لسنة 2015:

بيان اجتماعات مجلس الإدارة	سعود المنصور رئيس مجلس الإدارة *C	مشعل حبيب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي **VC	جمال السليم عضو مجلس إدارة M	حسان قائد بيه عضو مجلس إدارة M	غازي العصيمي عضو مجلس إدارة M	أمانى العماني عضو مجلس إدارة M	رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الحضور								
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	89	2015/02/22
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	90	2015/03/10
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	91	2015/03/23
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	92	2015/04/01
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	93	2015/05/17
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	94	2015/05/28
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	95	2015/08/06
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	96	2015/08/10
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	97	2015/09/09
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	98	2015/10/27
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	99	2015/11/15
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100	2015/12/16

عدد الاجتماعات خلال السنة 12 اجتماع حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه.

ملاحظة:

C = الرئيس / VC = نائب الرئيس / M = عضو غير تنفيذي / ** = عضو تنفيذي / * = عضو مستقل

11. لجان مجلس الإدارة

أوكل مجلس الإدارة جزءاً من واجباته إلى عدد من اللجان المنبثقة عنه: لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت والترشيحات، لجنة الإستثمار، ولجنة الحوكمة. ومهمتها الاطلاع بمسؤوليات وصلاحيات محددة والفصل فيها، أو رفع بعض التوصيات لمجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة حولها. وتتشكل كل لجنة من رئيس واثنين من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر، وتعد كل لجنة اجتماعاتها حسب متطلبات قواعد الحوكمة.

أ- لجنة التدقيق والمخاطر

تتشكل لجنة التدقيق والمخاطر من (3) أعضاء على الأقل ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم والمأم بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال الشركة. على لجنة التدقيق والمخاطر الاجتماع بصورة منتظمة أربع مرات على الأقل خلال السنة وبشكل ربع سنوي و أربع مرات على الأقل مع المدقق الداخلي واجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين.

← تتشكل لجنة التدقيق والمخاطر من أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / جمال عبدالله السليم	رئيس اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد / غازي أحمد العصيمي	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد / سعود عبدالعزيز المنصور	عضو اللجنة	عضو مستقل

← اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر

رقم	تاريخ	الحضور	موضوع النقاش
1	2015/01/14	3	مناقشة واعتماد التقرير المعد من إدارة المخاطر والتقرير المعد من إدارة الالتزام الرقابي وغسل الأموال
2	2015/03/23	6	مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014
3	2015/05/07	8	مناقشة واعتماد تقرير المدقق الداخلي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2014
4	2015/05/12	6	مناقشة واعتماد البيانات المالية المرحلية للربع الأول لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2015
5	2015/07/30	3	مناقشة واعتماد التقرير المعد من إدارة المخاطر والتقرير المعد من إدارة الالتزام الرقابي وغسل الأموال
6	2015/08/09	6	مناقشة واعتماد البيانات المالية المرحلية عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2015
7	2015/10/19	7	مناقشة واعتماد تقرير المدقق الداخلي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2015
8	2015/11/12	6	مناقشة واعتماد البيانات المالية المرحلية عن فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2015

ب- لجنة الترشيحات والمكافآت

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من (3) أعضاء على الأقل ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم وإلمام بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال الشركة. ولا يقل عدد الاجتماعات عن اجتماع واحد سنوياً.

← تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / جمال عبدالله السليم	رئيس اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد / سعود عبدالعزيز المنصور	عضو اللجنة	عضو مستقل
السيدة / أماني ابراهيم العماني	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

← اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت

رقم	تاريخ	الحضور	موضوع النقاش
1	2015/03/02	4	مناقشة نتائج التقييم السنوي لموظفي الشركة ومناقشة مكافآت وزيادات موظفي الشركة
2	2015/05/14	3	مناقشة واعتماد سياسة الدرجات الوظيفية وهيكل الرواتب والمكافآت

ج- لجنة الاستثمار

تتشكل لجنة الاستثمار من (3) أعضاء على الأقل ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم وإلمام بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال الشركة. ولا يقل عدد الاجتماعات عن أربعة اجتماعات سنوياً.

← تتشكل لجنة الاستثمار من أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / مشعل ناصر حبيب	رئيس اللجنة	عضو تنفيذي
السيد / حسان كمال قاتدييه	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد / جمال عبدالله السليم	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

← اجتماعات لجنة الإستثمار

رقم	تاريخ	الحضور	موضوع النقاش
1	2015/02/15	3	مناقشة فرصة استثمارية في أرض شاغرة بالشارقة
2	2015/03/11	3	مناقشة فرصة استثمارية في عقار بألمانيا
3	2015/03/26	3	مناقشة فرصة استثمارية في عقار بألمانيا
4	2015/09/21	2	مناقشة استثمارات إقليمية ودولية
5	2015/12/24	2	مناقشة استثمارات إقليمية ومحلية

د- لجنة الحوكمة

تتشكل لجنة الاستثمار من (3) أعضاء على الأقل ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم والملم بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال الشركة. ولا يقل عدد الاجتماعات عن اجتماع واحد سنوياً.

← تتشكل لجنة الحوكمة من أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المتصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / سعود عبدالعزيز المنصور	رئيس اللجنة	عضو مستقل
السيد / حسان كمال قائدبيه	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد / غازي أحمد العصيمي	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

← اجتماعات لجنة الحوكمة

رقم	تاريخ	الحضور	موضوع النقاش
1	2015/05/13	3	المصادقة على محضر اجتماع لجنة الحوكمة الأول لعام 2014، الموافقة على تقرير الحوكمة والشفافية لشركة استراتيجيا للاستثمار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، ومناقشة تقارير الحوكمة الصادرة عن الشركة والمقدمة إلى هيئة أسواق المال عن الربع الرابع لعام 2014 والربع الأول لعام 2015

12. التعامل بالأسهم

تسري هذه السياسة على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة والشركات التابعة لها ومن في حكمهم. هذا ويتم توعية الغير الذين لهم اطلاع على المعلومات الحساسة المتعلقة بسعر السهم (سواء بسبب علاقة عقدية مع الشركة أو علاقة شخصية مع أي موظف فيها) بشأن هذه السياسة.

← الغاية من سياسة التعامل بالأسهم:

تتقيف أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة ومن في حكمهم بعدم قانونية التعامل بأسهم الشركة من قبل المذكورين أعلاه إما بشكل مباشر أو من خلال الآخرين بحيث يكون لدى المتعامل معلومات حساسة غير منشورة متعلقة بالأسعار مثل علي سبيل المثال وليس الحصر: التقارير المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية والمعلومات بشأن توقعات الشركة واحتمالات التداول وتوزيع الأرباح التي يقترحها مجلس الإدارة والإعلان عنها وعن أية تغييرات في سياسة توزيع الأرباح وخطط التوسع بما في ذلك الدخول إلى أسواق جديدة أو إنشاء محافظ وصناديق استثمارية والتحالفات الاستراتيجية أو أية حالات دمج أو حيازة مقترحة من خلال برامج إعادة هيكلة الشركة والتصرف في أسهم في الشركة من قبل مساهم رئيسي والتغييرات في هيكلية مجلس الإدارة وأي نزاع محتمل قد يؤدي إلى رفع دعوى قضائية جوهريّة وتأسيس إطار للموظفين للتقيد به عند التعامل بأسهم الشركة وبيان عواقب التقصير في عدم التقيد بهذه السياسة.

← حظر التعامل بالأسهم

لا يسمح فيها لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في التعامل بأسهم الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال فترات مغلقة أو فترات الحظر. حيث تبلغ الفترة المغلقة أو فترة الحظر عشرة أيام قبل نهاية الفترة المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ولحين الإفصاح عن البيانات المالية المرحلية رسمياً للسوق المالي ولهيئة أسواق المال. وتحتاج التعاملات بأسهم الشركة في أي وقت كان إلى موافقة رسمية من قبل رئيس لجنة التدقيق والمخاطر لأعضاء مجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لرئيس لجنة التدقيق والمخاطر؛ والرئيس التنفيذي للموظفين ولا يسمح لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية والموظفين التعامل بأسهم الشركة إلى حين تلقي تأكيد خطي من المخولين بإعطاء الموافقات كما ذكر سابقاً. كما يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة إعلام مسؤول الإلتزام أو أمين سر مجلس إدارة الشركة عن عدد أسهم الشركة التي بحوزتهم وبشكل سنوي. ولجنة التدقيق والمخاطر هي المسؤولة عن مراجعة «سياسة التعامل بالأسهم» واقتراح تعديلها.

13. المساهمون الذين يملكون نسبة 5% أو أكثر من أسهم الشركة كما في 2015/12/31

المساهمون	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة التخصيص القابضة	75,386,174	25.129 %
مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	19,277,278	6.426 %

14. الإفصاح عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

كانت تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى بأسهم الشركة في عام 2015 كالتالي:

عضو المجلس	الموظفين	العلاقة	إجمالي بيع (سهم)	إجمالي شراء (سهم)
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

هذا ولم يتم أعضاء المجلس أو أقاربهم من الدرجة الأولى بأي تعاملات في أسهم الشركة في العام 2015. وهكذا نواصل جهودنا في تطوير أداء خدماتنا واتباع مبدأ أكثر شفافية في جميع أوجه التعامل مع المساهمين والمستثمرين.

15. الجمعية العمومية العادية

- تم إنعقاد اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركتنا بتاريخ 20 مايو 2015 في مقر وزارة التجارة والصناعة، في مدينة الكويت، وتقرر ما يلي:
- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
 - تلاوة الجزاءات (مالية أو غير مالية) التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 (لا يوجد أي جزاءات على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31).
 - المصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
 - المصادقة على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2014 / 12 / 31.
 - الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 وترحيل الأرباح إلى حقوق المساهمين.
 - الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10 % من أسهمها.
 - الموافقة على توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2014 / 12 / 31.
 - الموافقة لمجلس الإدارة على التعامل وإتمام المعاملات مع أطراف ذات صلة بنفس شروط وقواعد التعامل مع الغير.
 - إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيها يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2014 / 12 / 31.
 - إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للعام 2015 وتحديد أتعابهم.
- نشرت الشركة كافة البيانات المالية المتعلقة باجتماع الجمعية العمومية على موقع الشركة www.strategia.com.kw بتاريخ 25 مايو 2015.

16. تفويض وصلاحيات لإدارة التنفيذ

إن من ركائز اهتمام مجلس الإدارة دعم وإرشاد الإدارة التنفيذية لتحقيق استراتيجية الشركة في إطار الحوكمة بوضوح وشفافية.

- الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة

بالتوافق مع كافة التعليمات الصادرة من كافة الجهات الرقابية وقانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية الصادرة في نوفمبر 2015 الكتاب الخامس عشر - قواعد حوكمة الشركات ومعايير الانضباط المؤسسي يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض بعض الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة إلى اللجان المنبثقة عن المجلس أو للإدارة التنفيذية. وفي حال استدعى الأمر، يتم تفويض الإدارة التنفيذية بموجب تفويضات محددة أو عامة، وعند التفويض يتم تقديم تعليمات واضحة بخصوص صلاحيات الإدارة التنفيذية. وتتلخص الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة فيما يلي:

مراجعة الاستراتيجية والميزانية السنوية للشركة وإقرارها وعضوية المجلس وإجمالي الرواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية وهيكلية رأس مال الشركة والتقارير والضوابط المالية والرقابة الداخلية والمخاطر العامة وإقرار العقود والنفقات (التي تفوق قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية) حسب السياسة الموضوعة وإقرار سياسات حوكمة الشركة ومراجعة السياسات العامة والموافقة عليها.

17. تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه

- حرصاً من مجلس إدارة الشركة على تحسين أدائه وفاعلية قراراته ولإضافة القيمة للشركة والمساهمين، قرر المجلس تقييم أدائه وأداء اللجان المنبثقة منه مع نهاية عام 2016. وعليه سيقوم أعضاء المجلس بتعبئة استبيان خاص لتقييم أداء المجلس، وسوف يتضمن الاستبيان فعالية رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورصد الأداء التشغيلي وحوكمة الشركة بالإضافة إلى القيادة والثقافة.
- وبدوره قرر المجلس وضع خارطة طريق لسد جميع الثغرات خلال عام 2016، مما سيسهم في تحسين أداء المجلس وكفاءته كما يلتزم مجلس الإدارة بتحسين أدائه وكفاءته، وخلق القيم المؤسسية للشركة وللمساهمين.

18. الإدارة التنفيذية

تباشر إدارتنا التنفيذية بإدارة الأعمال اليومية للشركة، ويتأسسها الرئيس التنفيذي وهو المسؤول عن الإدارة التشغيلية للشركة وعن تطور الشركة والتوصيات وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات وإطار عمل الرقابة أمام مجلس الإدارة.

← أعضاء الإدارة التنفيذية

إن أعضاء الإدارة التنفيذية من المهنيين وذوي الخبرات الاستثمارية الواسعة في أسواق الإستثمار المحلية والعالمية، مع شهادات أكاديمية دولية قوية وخبرات عملية مجمعة تقارب 170 عاماً كما هو مبين في الجدول أدناه:

السيد / مشعل ناصر حبيب

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

انضم السيد / مشعل لشركة استراتيجية في مارس 2011 حيث تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة كعضو منتدب لتطوير أعمال الشركة ليعزز دوره الفعال في تنمية الشركة والسير بها قدماً. ويشغل السيد / مشعل منصب الرئيس التنفيذي للشركة منذ أغسطس 2014. حاصل على دبلوم في علوم الحاسب الآلي وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 1996. كما أنهى برنامج الدراسات الائتمانية المكثف في عام 1998 وبرنامج هارفرد التنفيذي لإعداد القادة في عام 2007. وعمل كمدرس زائر في معهد الدراسات المصرفية منذ عام 2000. وتتجاوز خبرته الواسعة 19 عاماً في مجال الاستثمار والخدمات المالية.



السيد / فيجاي كولكارني

مستشار مالي ومخاطر للجهاز التنفيذي

انضم السيد / فيجاي لشركة استراتيجية في مايو 2012 بصفة مستشار مالي ومخاطر للجهاز التنفيذي. حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال / تمويل من إحدى أكبر المدارس في الهند. ويمتلك خبرة مكثفة تصل إلى 39 عاماً في الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر في عدد من البنوك بين الهند والكويت. كما حصل على عدة شهادات أكاديمية.



السيد / هاري ميلن

مستشار للاستثمارات الدولية - الولايات المتحدة

انضم السيد / هاري لشركة استراتيجية إنفستورز إنك - الولايات المتحدة - شركة تابعة - في عام 2007 وهو يشغل منصب مستشار وعضو في المجموعة العالمية للاستشارات العقارية (CRE). وتتجاوز خبرته 26 عاماً في مجال الاستثمار في قطاع العقار والدخل الثابت والأسهم.



السيد / أحمد محمد صبحي

رئيس المدراء الماليين

انضم السيد / أحمد لشركة استراتيجية في يوليو 2012 بصفته رئيس المدراء الماليين. وهو مسؤول عن الإشراف على جميع العمليات الحسابية للشركة، التخطيط المالي، مراقبة السجلات وتقديم التقارير المالية إلى الإدارة العليا. حاصل على بكالوريوس تجارة - شعبة المحاسبة من جامعة القاهرة عام 1995، شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA) عام 2004 والعديد من الشهادات والدورات الأكاديمية في العلوم المالية، التحليل المالي، الرقابة الداخلية والمحاسبة.



السيد / عصام عبدالرحمن اليوسف

رئيس إدارة المخاطر والالتزام الرقابي

انضم السيد / عصام لشركة استراتيجية في يوليو 2009 بصفته رئيس إدارة المخاطر والالتزام الرقابي وكما يتولى مسؤولية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحوكمة الشركات وحرصاً على تقيد الشركة بأعلى المعايير من خلال خبرته التي تمتد لأكثر من 19 عاماً. حاصل على بكالوريوس بالمحاسبة من جامعة البلقاء - الأردن عام 1993، وماجستير بإدارة الأعمال (MBA) جامعة بيلور الولايات المتحدة عام 2012، كما حصل على شهادة المحاسب المحترف المعتمد (CPA) وشهادة (CCAML) من جامعة هنلي - لندن، والبرنامج المتقدم في حوكمة الشركات - لندن (CCG). وشهادة المعتمد في إدارة المخاطر التشغيلية (CORM). وشهادة المعتمد في إدارة المخاطر والالتزام (CRCMP) وشارك في برامج وورش عمل في مجال التمويل وإدارة المخاطر والالتزام الرقابي والحوكمة وإدارة الأعمال.



السيد / عبد العزيز جاسم الجاسم

نائب رئيس أول - تطوير الأعمال والملكية الخاصة

انضم السيد / عبد العزيز لشركة استراتيجية في نوفمبر 2007 بصفته نائب رئيس أول لتطوير الأعمال؛ كما يتولى إدارة الأصول الدولية. حاصل على بكالوريوس علوم في إدارة الأعمال من جامعة سوفلوك - الولايات المتحدة الأمريكية. ولديه خبرة مكثفة في مجال الاستثمارات الدولية تتجاوز 11 عاماً.



السيد / رائد إبراهيم السدحان

نائب رئيس أول - الشؤون الادارية والموارد البشرية

انضم السيد / رائد لشركة استراتيجية في عام 2006 بصفته نائب رئيس للشؤون الادارية والموارد البشرية وتمت ترقيته إلى نائب رئيس أول في يناير 2011 وهو يتولى إدارة كافة النشاطات المتعلقة بالموارد البشرية ونظم المعلومات وجميع الأمور الادارية المتعلقة بالشركة. حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة حلوان - مصر في عام 1996. وقد حضر العديد من الدورات التدريبية في مجال عمله. وقد حمل معه خبرته السابقة الغنية من خلال عمله في بعض المؤسسات المرموقة لمدة تسع سنوات.



السيد / برهان كمالي

نائب رئيس - إدارة الاستثمارات الدولية

انضم السيد / برهان لشركة استراتيجية كمحلل استثمار أول في يناير 2011 وتمت ترقيته إلى نائب رئيس - إدارة الاستثمارات الدولية في نوفمبر 2012 متولياً بذلك تحليل وتقييم الفرص الاستثمارية المتنوعة. حاصل على بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة العلوم التطبيقية في الاردن عام 2004، وعلى شهادة "المحلل المالي المعتمد" (CFA) في 2012.



السيد / فهد محمد العصيمي

نائب رئيس - إدارة الاستثمارات المحلية والإقليمية

انضم السيد / فهد لشركة استراتيجية في أكتوبر 2013 بصفته نائب رئيس إدارة الاستثمارات المحلية والإقليمية. حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت في عام 2004، بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية في مجال التحليل المالي والاستثمار والشهادة المعتمدة (CIM). ويمتلك خبرة واسعة في أسواق الاستثمارات المحلية والإقليمية، في مجال التحليل والتداول في الأسواق المالية.



← مجموع المكافآت المدفوعة للإدارة التنفيذية لعام 2015

إجمالي المدفوع دينار كويتي	مكافآت متغيرة دينار كويتي		مكافآت ثابتة دينار كويتي	عدد الموظفين والمستشارين	فئات الموظفين
	نظام خيار شراء الأسهم	نقدي			
100,555	-	74,381	26,174	9	الإدارة التنفيذية

* ننوه للعلم بأن المكافآت والحوافز المرتبطة بأداء الشركة تحتسب وفق آلية تقييم الأداء الفردي ضمن إطار عام معتمد من قبل مجلس الإدارة ويتم حالياً القيام بهذا التقييم والموافقة عليه لكل أعضاء الإدارة التنفيذية.

19. معاملات الأطراف ذات العلاقة

وتتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بموافقة مجلس إدارة شركتنا. تشمل الأطراف ذات العلاقة مساهمي شركتنا، وأعضاء مجلس إدارة شركتنا، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والشركات التي تمارس تأثيراً ملحوظاً على الشركة. وتتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للأحكام والشروط المعتمدة من قبل إدارة الشركة ومجلس إدارتها.

20. مدقق الحسابات الخارجي

معلومات عامة

مكتب ديلويت أند توش (الوزان وشركاه)

- سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
- "ديلويت أند توش" هي العلامة التجارية التي تتعاون مع عشرات آلاف المهنيين المحترفين في الشركات المستقلة في جميع أنحاء العالم لتقديم خدمات مراجعة الحسابات، الاستشارات، الخدمات مخاطر المؤسسة والضريبة على عملاء محددتين.

هوروث المهنا وشركاه

- سجل مراقبي الحسابات رقم 152 فئة أ
- "هوروث المهنا" شركة رائدة أنشئت في عام 1978 وتقدم مجموعة كاملة من الخدمات المهنية بما في ذلك ضمان، والمحاسبة والضرائب والاستشارات. ويتنوع عملائها من الشركات التجارية للشركات الكبيرة والمؤسسات.

← آلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي

- تحدد آلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي إطار ونطاق وصلاحيات مدقق الحسابات الخارجي مع الحرص على توفير الاستقلالية التامة لممارسة أعمالهم المسندة إليهم. كما تحدد الشروط المستوجب توافرها لاختيار المدقق، حيث يقوم مجلس الإدارة برفع توصياته لاختيار المدقق لئتم استعراضها مع الجمعية العمومية لإبداء الرأي والتصديق على التوصيات.
- قررت الجمعية العمومية والتي عقدت بتاريخ 20 مايو 2015 بالموافقة على إعادة تعيين مراقب الحسابات ديلويت أند توش - بدر الوزان ليكون مدقق الحسابات الأول للشركة للسنة المالية 2015 وهوروث المهنا - رابعة سعد المهنا كمدقق حسابات ثاني للبيانات المالية ويتقاضون مبلغ وقدره 10,000 د.ك. ولم يتم الاستعانة بأي مدقق حسابات خارجي آخر للقيام بأي نوع من خدمات التدقيق للبيانات المالية خلال عام 2015 وكذلك لا يطلب من مدققي الحسابات الخارجيين القيام بأي نوع من أنواع الرقابة الداخلية للشركة حيث تم إسناد مهمة الرقابة الداخلية لشركة جرانت ثورنتون وحسب خطة التدقيق الداخلي والمعتمدة من لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة.
- وامتثالاً للأحكام الخاصة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والجهات التنظيمية الأخرى، فقد تم إعداد التقارير المالية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2015 طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك لرفع درجة الشفافية والالتزام من قبل مجلس إدارة الشركة ولتقديم بيانات مالية تعكس واقع الشركة للسادة المساهمين وعموم الجمهور.

← العلاقة مع مدقق الحسابات الخارجي

تشرف لجنة التدقيق والمخاطر على آلية تعيين مدقق الحسابات، والمحافظة على علاقات جيدة معهم. وتتحدد علاقة الشركة مع مدقق الحسابات من خلال مهام لجنة التدقيق والمخاطر التالية:

1. اعتماد آلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي وعرضها على مجلس الإدارة.
2. دراسة وتقديم التوصيات التي ستقدم للمساهمين فيما يتعلق بتعيين أو إعادة تعيين أو عزل مدقق حسابات الشركة الخارجي لمجلس الإدارة لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.
3. متابعة ومراقبة استقلالية وموضوعية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة طبيعة ومجال كفاءته وفقاً لمقاييس إعداد التقارير المالية العالمية.
4. استعراض أي اقتراح بتعيين مدقق الحسابات الخارجي لتوفير الخدمات (عدا خدمات مراجعة الحسابات) إلى شركة أو شركات فرعية، وضمان الامتثال للموعد طبقاً لقانون حوكمة الشركات.
5. توفير الجو الملائم لتعاون مدقق الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي.
6. تعيين مدقق حسابات خارجي واحد أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد من قبل الجمعية العامة.
7. يجب أن يكون مدقق حسابات الشركة مقيداً في سجل المحاسبين ومدقق الحسابات وفقاً لللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تنظيم مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات.
8. ألا يكون المدقق الخارجي شريكاً أو طرفاً في أي اتفاق أو كميلاً لأحد الأعضاء المؤسسين في الشركة أو عضواً في مجلس الإدارة أو أي من أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، وذلك وفقاً لقواعد الحوكمة واللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال والتعليمات الرقابية من الجهات التنظيمية الأخرى.
9. يعتمد اختيار مدقق الحسابات الخارجي على الكفاءة والسمعة والخبرة. وفي حال عدم موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على توصيات اللجنة بشأن اختيار أو تعيين أو استقالة أو عزل مدقق الحسابات الخارجي، يترتب على مجلس الإدارة تضمين بيان يتضمن تلك التوصيات وأسباب رفض مجلس الإدارة في تقرير الحوكمة الخاص بالشركة.

21. الرقابة الداخلية

← نظام الرقابة الداخلية

1. يتحمل مجلس إدارة شركتنا مسؤولية الرقابة الداخلية ومراجعة فعاليته، من خلال المحافظة على الأصول، وحفظ البيانات المالية صحيحة، والكشف عن الأخطاء والمخالفات. ويلتزم مجلس الإدارة بمراجعة تقرير لجنة التدقيق والمخاطر عن نتائج أنشطة الرقابة الداخلية والتقارير الدورية الخاصة بأنشطة الرقابة.
2. وتشمل الرقابة الداخلية تحديد هيكل تنظيمي واضح، وتدوين السياسات والإرشادات، وتحديد السلطات والصلاحيات والتفويضات وآليات رقابة الأداء، التي تم وضعها لمراقبة عمليات الشركة بفعالية وانتظام والتأكد من الالتزام بقوانين الحوكمة الصادرة من الجهات التنظيمية كافة.

← دور مجلس الإدارة في الرقابة الداخلية

1. يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته الكاملة عن نظام الرقابة الداخلية ومراجعته وفعاليته.
2. يتحمل مجلس الإدارة كامل المسؤولية لضمان قيام الإدارة العليا بإعداد وتطبيق نظام رقابة داخلية فعال لتوفير ضمانات معقولة لكفاءة العمليات وتقديم تقارير مالية دقيقة والالتزام بالقوانين والتشريعات ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية الكتاب الخامس عشر بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.
3. قام مجلس الإدارة بتفويض لجنة التدقيق والمخاطر للقيام بالآتي:
 - 3.1 مراجعة أنظمة إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً لضمان تخفيف كافة المخاطر التي قد تواجه تحقيق أهداف العمل وذلك عن طريق تطبيق ضوابط مناسبة وفعالة. يجب أن تشمل المراجعة ضوابط البيانات المالية والعمليات وإدارة المخاطر.
 - 3.2 إجراءات المراجعة المتبعة من قبل إدارة الشركة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة.
 - 3.3 التغييرات التي طرأت منذ المراجعة الأخيرة على طبيعة ومدى المخاطر الكبيرة وقدرة الشركة على التأقلم مع تغيرات العمليات والبيئة الخارجية. نطاق وطبيعة أنشطة الرقابة قيد - التنفيذ على المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق الخارجي ومراجعة نقاط ضعف وعيوب نظام الرقابة أو الحالات الطارئة غير المتوقعة والتي أثرت أو قد تؤثر بشكل كبير على أداء الوضع المالي للشركة والإجراءات المتبعة من قبل الشركة لمعالجة القضايا الجوهرية للرقابة ومراجعة التزام الشركة بالقوانين واللوائح النافذة والسياسة الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات.

تقرير الحوكمة

شركة استراتيجيا للإستثمار ش.م.ك.ع

4. بناء على تعليمات هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والجهات التنظيمية الأخرى وقرار هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية الصادرة في نوفمبر 2015، قام مجلس إدارة الشركة بتفويض لجنة التدقيق والمخاطر لمراجعة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المعمول به في الشركة، وبناء على نتائج المراجعة والمعلومات المتوفرة لها تؤكد لجنة التدقيق والمخاطر على أن نظام الرقابة الداخلية قد تم تصميمه بشكل فعال ومناسب ويتم تنفيذه بكفاءة لتحقيق أهداف الشركة.

← آلية عمل نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية لدى شركتنا من مجموعة من الإجراءات يتم تطبيقها من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة، وهي مصممة لتوفير ضمانات معقولة وليست مطلقة لإنجاز الأهداف التالية:

1. إدارة المخاطر: التأكد من تحديد المخاطر والضوابط اللازمة لتحقيق أهداف الشركة.
2. فعالية وكفاءة العمليات: تحديد الأهداف الرئيسية لدى الشركة بما في ذلك الالتزام بمعايير الأداء وحماية كافة أصول الشركة والموارد الأخرى.
3. مصداقية التقارير المالية: ضمان تقديم البيانات المالية والمعلومات المالية الأخرى الموثوقة إلى مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة العليا.
4. الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة: تشمل القوانين والتشريعات التي تخضع لها الشركة وذلك تفادياً للإضرار بسمعة الشركة أو الغرامات.

الهدف من نظام الرقابة الداخلية هو ضمان إرساء ركائز ضوابط الرقابة الداخلية وتوثيقها بشكل مناسب والمحافظة عليها والالتزام بها في كافة وحدات العمل. ويتوجب على الشركة دمج تطبيق نظام الرقابة الداخلية مع أنشطتها القياسية الخاصة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر.

← كيفية إدارة الرقابة الداخلية

تتحمل عملية إدارة الرقابة الداخلية مسؤولية التأكد أن الإجراءات المطبقة لمراقبة العمليات ضمن الشركة قد تم تصميمها بشكل مناسب ويتم تنفيذها بطريقة فعالة وفق خطتها السنوية المعتمدة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر المفوضة من قبل مجلس الإدارة.

1. كما تتحمل إدارة الرقابة الداخلية مسؤولية إعداد التقارير عن مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، وتقدم تقاريرها إلى الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر المفوضة من قبل مجلس الإدارة متضمنة الأفكار والتوصيات التي تتعلق بتحسين تلك الأنظمة.
2. تقوم إدارة الرقابة الداخلية بتعيين مسؤول الالتزام (بتوصية من لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة) بمسؤوليات واضحة ومستقلة للإشراف على مدى الامتثال للقوانين والتشريعات والإجراءات الداخلية حيث يقوم مسؤول مراقبة الالتزام بالرقابة على الأنشطة المعمول بها في الشركة والتأكد بأنها متوافقة مع القوانين والأنظمة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تعديل وتحديث الإجراءات المتبعة في نظام رقابة الامتثال لضمان استمرارية العمل وفق أعلى المعايير المتبعة.
3. إن إدارة الرقابة الداخلية تقدم فقط تأكيداً معقولاً إلى لجنة التدقيق والمخاطر المفوضة من قبل مجلس الإدارة حول فعالية الإجراءات في تحقيق أهداف الشركة.
4. تدار الرقابة الداخلية بالشركة بالتعاون بين كل من إدارة المخاطر والالتزام الرقابي ومكتب التدقيق الداخلي (جرانت ثورنتون) ضمن خطة للتدقيق الداخلي والرقابة والتي يتم مراجعتها والتوصية بشأنها كل سنة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر.

← تعامل الرقابة الداخلية مع أية مشكلة كبيرة:

تقوم إدارة الرقابة الداخلية بإنجاز مهامها من خلال خمسة إدارات رئيسية، (المالية والحسابات وأنظمة المعلومات وإدارة الاستثمار والشؤون الإدارية والالتزام والمخاطر) حيث تقوم إدارة الرقابة الداخلية بدراسة المشكلات الكبيرة في الشركة بشكل تفصيلي من خلال أقسامها الخمسة الرئيسية، تبعاً لطبيعة المشكلة، من خلال تقديم التوصيات الفعالة لحلها إلى الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر، كما يتم متابعة تنفيذ تلك التوصيات بشكل دوري وتقديم تقرير بها إلى لجنة التدقيق والمخاطر.

22. إدارة المخاطر المؤسسية

1. تلتزم شركتنا بالحفاظ على نظم إدارة المخاطر وفقاً لأحدث المعايير والمقاييس العالمية، من أجل تعزيز قدراتنا وكفاءتنا في هذا المجال.
2. وترى الشركة بأن الكفاءة الاستراتيجية والتطبيقية والسياسات والممارسات المتبعة في "نظم إدارة المخاطر المؤسسية" مطلب أساسي في جميع إدارات الشركة.
3. وتعمل "إدارة المخاطر المؤسسية" بشكل دؤوب لوضع أمثل الأطر والمنهجيات التي من خلالها يتسنى للشركة الحفاظ على أصولها وملكياتها وتمييزها من جهة، وحماية مصالح المساهمين والمتعاملين من جهة أخرى، والمحافظة على التزام الشركة بالقوانين واللوائح السارية في نطاق الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية التي تتداولها الشركة.
4. وقد قامت شركتنا بتطوير إطار شمولي خاص بها لنظم إدارة المخاطر، بالاستناد إلى المنهجيات العالمية المتعلقة بهذا الشأن. ويأتي هذا الإطار متناسقاً مع الحرص والالتزام بالسياسات العامة التي تتبناها الشركة في تحديد وتقييم ورصد المخاطر المحدقة بها والإبلاغ عنها لذوي الاختصاص بالطرق السليمة.
5. ومن خلال هذا الإطار؛ تقوم الإدارة المتخصصة في شؤون المخاطر برصد وتقييم المخاطر ذات الشأن والمتعلقة بالشركة بشكل دوري، ومناقشة ذلك مع رئيس مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية لتحديد أفضل سبل التعامل مع الأخطار التي قد تواجهها الشركة، مما يضمن لإدارة المخاطر أن تتماشى عن كثب وجنباً إلى جنب مع الأهداف الاستراتيجية للشركة.
6. كما أن الشركة في صدد تنفيذ بعض الإجراءات والممارسات التي من شأنها تطوير مجريات العمل وزيادة الكفاءة العملية المختصة بالتعامل مع المخاطر في هذه الإدارة الهامة.
7. يعمل رئيس إدارة المخاطر بالشركة على تقديم تقرير دوري عن مؤشرات المخاطر لدى الشركة، بالإضافة إلى تقرير نصف سنوي عن كافة المخاطر بالشركة لهيئة أسواق المال كما تعرض التقارير على لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة.

23. سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

- ويتضمن دليل حوكمة الشركات سياسة الإبلاغ عن المخالفات والموضحة من خلال إجراءات موثوقة للموظفين للإفصاح عن أي مخالفات محتملة. وقد أسندت مسؤولية الإشراف وتنفيذ السياسة الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات إلى إدارة الرقابة الداخلية في الشركة وهي مسؤولة عن توفير الجو المناسب لتسهيل هذه المهمة.

24. سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين

- واصلنا نشر جميع المعلومات الإيضاحية والإفصاحات التي تتعلق بأوضاعنا وأنشطتنا بما يكفل سلامة التعامل وطمأنة المساهمين والمستثمرين متى طلب منا ذلك.
- وبناءً على تعليمات اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، انتهجت الشركة سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين. حيث تقوم الشركة بالإفصاح فوراً عن جميع البيانات المالية الفصلية والسنوية فور الانتهاء منها وبعد موافقة هيئة أسواق المال على تلك البيانات وكذلك تلتزم الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية والتي لها أثر على بيانات الشركة وحقوق المساهمين، وكما يحرص مجلس الإدارة على الإبلاغ والإفصاح للجهات الرسمية عن المعلومات التي قد تؤثر على سعر سهم الشركة وأدائه حال توافرها للسادة المساهمين وعموم الجمهور.
- وقد كرس مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية جهودهم لتوفير قنوات اتصال بحيث يسمح للسادة المساهمين أن يتواصلوا معهم ليس فقط من خلال الجمعيات العمومية فحسب، بل من خلال سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الشركة.

25. معلومات عامة عن أداء السهم خلال عام 2015

أداء سهم الشركة بالمقارنة مع مؤشر السوق لعام 2015			أداء سهم الشركة في السوق عام 2015			
التاريخ	مؤشر السوق	سعر سهم الشركة / بالفلس	التاريخ	سعر الاقفال	ادنى سعر/ بالفلس	اعلى سعر/ بالفلس
31 يناير 2015	6572.26	59	31 يناير 2015	59	59	59
29 فبراير 2015	6601.43	74	29 فبراير 2015	74	74	74
31 مارس 2015	6282.46	75	31 مارس 2015	75	75	75
30 أبريل 2015	6377.00	47.5	30 أبريل 2015	47.5	47.5	47.5
31 مايو 2015	6292.46	60	31 مايو 2015	60	60	60
30 يونيو 2015	6202.95	50	30 يونيو 2015	50	50	50
31 يوليو 2015	6253.71	50	31 يوليو 2015	50	50	50
31 أغسطس 2015	5820.56	50	31 أغسطس 2015	50	50	50
30 سبتمبر 2015	5725.96	41	30 سبتمبر 2015	41	41	41
31 أكتوبر 2015	5775.36	40.5	31 أكتوبر 2015	40.5	40.5	40.5
30 نوفمبر 2015	5802.36	35	30 نوفمبر 2015	35	35	35
31 ديسمبر 2015	5615.12	33	31 ديسمبر 2015	33	33	33

26. الأحداث الجوهرية التي حدثت عام 2015

- قامت الشركة خلال الربع الثاني من العام بالاستحواذ على الشركة العقارية Walpur4 المالكة لعقار في منطقة باد هامبورغ بألمانيا، وذلك بالشراكة مع شركة عالمية لإدارة الأصول، بنسبة شراكة تبلغ 50% لكل منهما.
- انتهت الشركة من الإجراءات الخاصة بنقل ملكية وتسجيل قطعة أرض في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ تقريبي قدره 490 الف دينار كويتي.
- زادت الشركة ملكيتها في شركة المركز المالي الكويتي لتبلغ 23.38% .
- ومن أبرز الأحداث أيضا في العام 2015 هو موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة وهيئة أسواق المال والجهات الرقابية على قرار الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية.

27. التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية

انطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه المجتمع والتزامنا المستمر بأداء الدور الأخلاقي وفق ما تقتضي به القوانين والأعراف العامة والأهمية التي ينطوي عليها المفهوم الواسع لهذه المسؤولية والأثر الذي يمكن أن تتركه على المجتمع بأسره، تواصل شركة استراتيجيا تركيز اهتمامها على التنمية المستدامة وتسعى أن يكون لها دور فعال في تنمية المجتمع وذلك من خلال مبادرات ومشاركات تسهم في مصلحة شرائح مختلفة في المجتمع.

إن قيام الشركة بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التتموية والاعتراف بوجودها، علاوة على المساهمة في سدّ احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافةً إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال المشاركة في مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

وتذهب المسؤولية الاجتماعية بالشركة إلى ما هو أبعد من العمل الخيري، إذ أنها تتناول كيفية إدارة الشركة للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك علاقاتنا في جميع المجالات الرئيسية المتعلقة بتلك التأثيرات.

وتتضمن خدماتنا تجاه المجتمع:

← ثروتنا البشرية:

- يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي تملكها الشركة، لذلك فمن المهم أن يتم الحفاظ على كل المسؤولية الاجتماعية تجاهه وتطويرها وتطبيقها بما يحقق علاقة قوية بين الشركة والعاملين فيها، ومن الممارسات الاجتماعية التي تتبناها الشركة في هذا الإطار:
- (1) إتاحة فرصة لتشغيل الشباب المتخرجين والعمل على رفع قدراتهم ومساهماتهم في المجتمع.
 - (2) دعم الكوادر الوطنية.
 - (3) منح مكافآت وحوافز الأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة الموظفين.
 - (4) العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وبث روح التعاون والدافع والحافز بينهم.
 - (5) التدريب والتطوير، فقد أطلقت الشركة العديد من الدورات والبرامج التدريبية الرامية إلى تنمية مهارات موظفيها وتوسيع مداركهم.
 - (6) السلامة ونمط الحياة السليم.
 - (7) ارتباط الموظفين بالعمل.
 - (8) التنوع في الاعمال.
 - (9) النزاهة والشفافية في الاعمال.
 - (10) التوظيف والاحتفاظ بالموظفين.
 - (11) التزام الشركة بتطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالعمل وتنفيذها بعدالة على الأفراد الموظفين.

← المبادرات الاجتماعية:

حرصاً من إدارة الشركة على المسؤولية الاجتماعية، والمساهمة في مبادرات إنسانية تصب في مصلحة فئات تحتاج للدعم والرعاية، قامت شركة استراتيجيا للاستثمار بدعم الجمعية الكويتية لمتلازمة داون وهي إحدى جمعيات النفع العام المشهورة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي تعنى بذوي الإعاقة الذهنية، خاصة فئة متلازمة داون، ومن أهدافها رعاية هذه الفئة من الجنسين ومن كل الفئات العمرية لتأهيلهم وتنمية قدراتهم الذهنية وكذلك مهاراتهم الفردية والجماعية من خلال تقديم الأنشطة التربوية التعليمية والتأهيلية لهم ليكونوا عناصر فعالة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

وقد سبق لشركة استراتيجيا للاستثمار بأن قامت بالتبرع للجمعية الكويتية لمتلازمة داون عام 2014 وذلك للمساهمة في دعم الأنشطة لهذه الفئة من ذوي الإعاقة وكان له أثر إيجابي في نفوسهم.

← دعم الكوادر الوطنية

شكل الاهتمام بالتنمية البشرية وبشكل خاص بالكوادر الوطنية أحد أهم ركائز المسؤولية الاجتماعية لشركة استراتيجيا. فخلال عام 2015، تم تسجيل بعض الموظفين لحضور دورات من تنظيم اتحاد الشركات الاستثمارية وكذلك حضور برنامج تدريب نظمه معهد الدراسات المصرفية وذلك سعياً منها لزيادة خبراتهم العملية ليرتقوا بالمستوى المهني المتقدم مما يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

كما قام مكتب الشركة بأمريكا بتدريب وتأهيل شباب كويتي حديثي التخرج وإمدادهم بالمعرفة الشاملة على تقييم فرص الاستثمار والاستراتيجيات والتمويل.

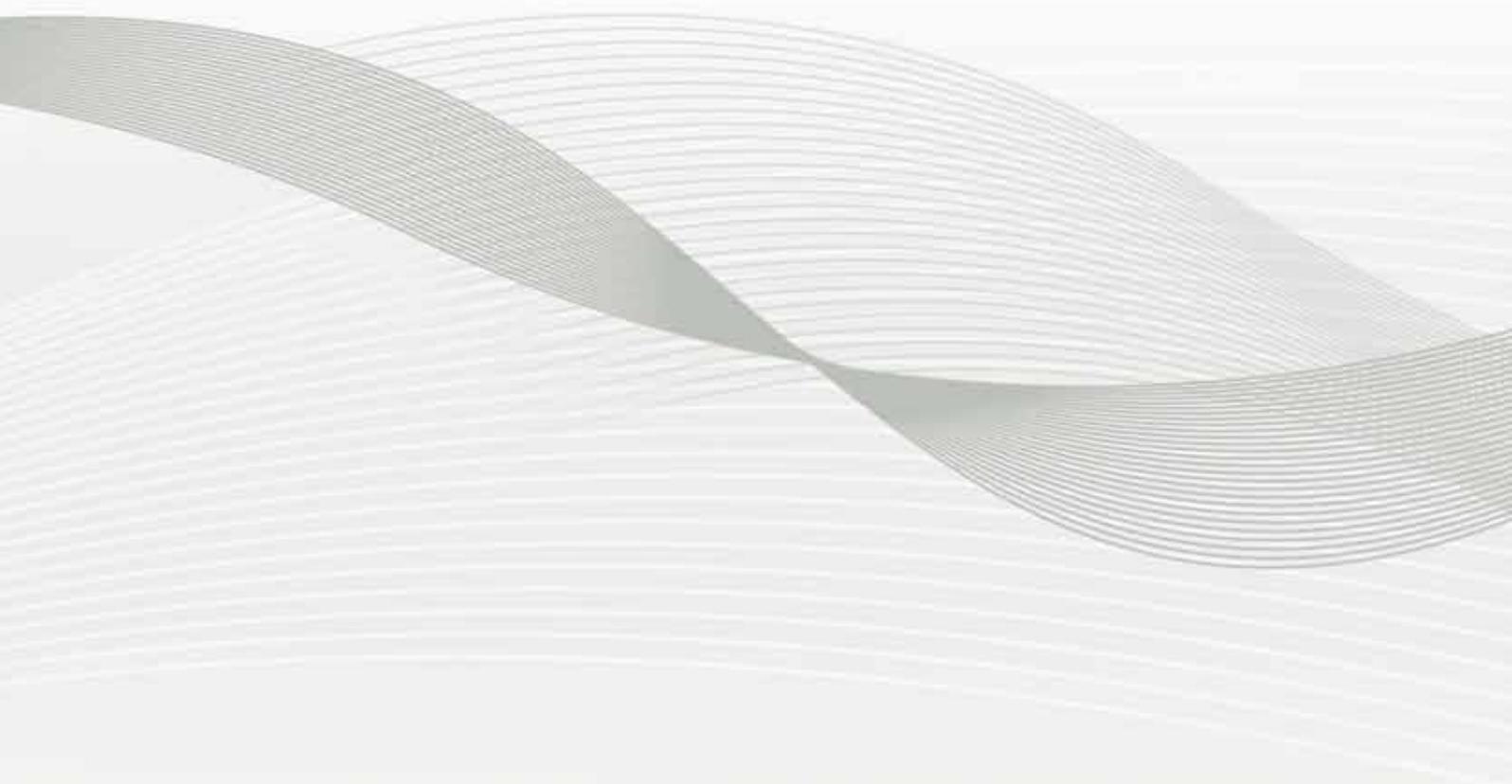
← السياسات الداخلية:

تسعى شركة استراتيجيا بأن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات مدمجة في عمليات الشركة اليومية. فتسعى للتسيق والتواصل بين الشركة وجميع وحداتها الوظيفية حيث يتم ترجمة الالتزام تجاه المسؤولية الاجتماعية إلى أهداف محددة ومضمنة في سياسات وإجراءات الشركات.

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015





شركة إستراتيجية للاستثمار
شركة مساهمة كويتية عامة
دولة الكويت

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة إستراتيجية للاستثمار (شركة مساهمة كويتية عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة بشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة الأم عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وهي أيضا المسؤولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضروريا لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط واداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية. إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.

إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة الأم، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجموع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجموع.

رابعة سعد المهنا

سجل مراقبي الحسابات رقم 152 فئة أ
هوروث المهنا وشركاه
الكويت

بدر عبد الله الوزان

سجل مراجعي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 24 مارس 2016

2014	2015	إيضاح	
			الموجودات
8,705,257	654,328	5	النقد والنقد المعادل
-	6,500,000	6	ودائع لأجل
3,949,731	3,796,975	7	استثمارات متاحة للبيع
115,522	142,350	8	مديون وأرصدة مدينة أخرى
20,408,083	19,627,895	9	استثمار في شركة زميلة مشروع مشترك
1,095,451	1,595,027	10	استثمارات عقارية
-	1,088,936	9	مدينو تمويل
20,943	12,972		موجودات أخرى
34,294,987	33,418,483		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
449,604	518,183	11	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
			حقوق الملكية
30,000,000	30,000,000	12.1	رأس المال
697,235	697,235		علاوة إصدار
264,500	264,500	12.2	احتياطي إجباري
26,449	26,449	12.3	احتياطي إختياري
21,187	12,483		احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية
163,072	286,791		احتياطي التغير في القيمة العادلة
454,677	(145,744)		حصة المجموعة في إحتياطيات شركة زميلة
2,218,263	1,758,586		أرباح مرحلة
33,845,383	32,900,300		إجمالي حقوق الملكية
34,294,987	33,418,483		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة



مشعل ناصر حبيب

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



سعود عبد العزيز المنصور

رئيس مجلس الإدارة

2014	2015	إيضاح	
			الإيرادات
280,786	296,801		أتعاب إدارة
(107,215)	(171,000)	13	خسائر استثمارات
1,535,648	152,913	9	حصة المجموعة في نتائج أعمال شركة زميلة
74,014	132,112		إيرادات فوائد
54,655	70,770		إيرادات تأجير
66,893	70,261		ربح فروق عملة
235,885	(15,315)		مخصص (مكون) / انتفى الغرض منه
9,921	83,445		إيرادات أخرى
2,150,587	619,987		
			المصروفات
538,534	647,063		تكاليف موظفين
422,801	393,068		مصروفات عمومية وإدارية
34,340	39,533		استهلاكات
20,774	-		تكاليف تمويل
1,016,449	1,079,664		
1,134,138	(459,677)		صافي (خسارة) / ربح السنة قبل الاستقطاعات
(10,207)	-		مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
1,123,931	(459,677)		صافي (خسارة) / ربح السنة
3.75	(1.53)	14	(خسارة) / ربحية السهم (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المهنية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	
1,123,931	(459,677)	صافي (خسارة)/ ربح السنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى
		بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
(169,064)	(270,724)	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(29,981)	(4,184)	المحول إلى بيان الدخل من بيع استثمارات متاحة للبيع
571,848	398,627	الانخفاض في قيمة إستثمارات متاحة للبيع
(22,365)	(8,704)	فروق ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية
454,677	(600,421)	حصة المجموعة في احتياطات شركة زميلة
805,115	(485,406)	إجمالي بنود (الخسارة)/ الدخل الشامل الأخرى
1,929,046	(945,083)	إجمالي (الخسارة)/ الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	ارباح مرحلة	حصة المجموعة في احتياطات شركة زميلة	احتياطي التغير في القيمة العادية	احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية	احتياطي إختياري	احتياطي إجباري	علاوة إصدار	رأس المال	
31,916,337	1,219,087	-	(209,731)	43,552	15,108	151,086	697,235	30,000,000	الرصيد كما في 1 يناير 2014 صافي ربح السنة الحول إلى الاحتياطات
1,123,931	1,123,931	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
-	(124,755)	-	-	-	11,341	113,414	-	-	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
805,115	-	454,677	372,803	(22,365)	-	-	-	-	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
33,845,383	2,218,263	454,677	163,072	21,187	26,449	264,500	697,235	30,000,000	
33,845,383	2,218,263	454,677	163,072	21,187	26,449	264,500	697,235	30,000,000	الرصيد كما في 1 يناير 2015 صافي خسارة السنة
(459,677)	(459,677)	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
(485,406)	-	(600,421)	123,719	(8,704)	-	-	-	-	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
32,900,300	1,758,586	(145,744)	286,791	12,483	26,449	264,500	697,235	30,000,000	

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح
		التدفقات النقدية من أنشطة العمليات
1,123,931	(459,677)	صافي (خسارة)/ ربح السنة
		تسويات :
34,340	39,533	استهلاكات
20,774	-	تكاليف تمويل
107,215	171,000	خسائر استثمارات
(1,535,648)	(152,913)	حصة المجموعة في نتائج أعمال شركة زميلة
(74,014)	(132,112)	إيرادات فوائد
(235,885)	15,315	مخصص مكون / (انتفى الغرض منه)
(559,287)	(518,854)	خسائر العمليات قبل التغيير في رأس المال العامل
298,752	3,483	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	(1,104,251)	مدينو تمويل
(15,678)	25,025	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(276,213)	(1,594,597)	صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
-	(6,500,000)	ودائع لأجل
(584,030)	(381,692)	المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع
3,277,519	285,226	المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع
(101,306)	(326,877)	المدفوع لشراء حصص إضافية في شركة زميلة مشروع مشترك
1,090,404	659,557	توزيعات مستلمة من شركة زميلة
(1,114,502)	(494,222)	المدفوع لشراء استثمارات عقارية
(21,086)	(2,066)	المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات
309,220	201,941	توزيعات أرباح مستلمة
71,209	101,801	فوائد دائنة مستلمة
2,927,428	(6,456,332)	صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(3,000,000)	-	المسدد من تسهيلات بنكية
(20,774)	-	تكاليف تمويل مدفوعة
(3,020,774)	-	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(369,559)	(8,050,929)	النقص في النقد والنقد المعادل
9,074,816	8,705,257	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
8,705,257	654,328	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

5

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة

1. التأسيس والنشاط

أن شركة استراتيجية للاستثمار (ش.م.ك.ع) (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية تأسست بالكويت في 1998 وهي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تم إدراج الشركة الأم في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 ديسمبر 2008. بناءً على الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 8 يوليو 2015، وافق المساهمين على توصية مجلس الإدارة بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية ابتداءً من 1 مارس 2016. وقد حصلت الشركة على موافقة هيئة أسواق المال على طلب الانسحاب في 31 أغسطس 2015.

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي القيام بما يلي:

عمليات الاستثمار المالي في جميع القطاعات الاقتصادية وبكل الوسائل القانونية التي تراها مناسبة لتحقيق أغراضها داخل الكويت وخارجها لحسابها أو لحساب الغير ويتضمن ذلك:

- القيام بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام القانون.
- الإقراض والاقتراض وإصدار السندات طبقاً لأحكام القانون وتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- القيام بأعمال الوساطة المالية وإدارة الاستثمار لحساب الغير.
- تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات (على أن تتوافر الشروط اللازمة في من يزاول هذا النشاط).
- تأسيس أو الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها وأغراضها وجنسياتها والتعامل في بيع وشراء أسهم هذه الشركات وما تصدره من سندات وحقوق مالية.
- إدارة المحافظ المالية والعقارية لحساب الشركة وللغير واستثمار وتتمية أموال عملائها بتوظيفها في جميع أوجه الاستثمار محلياً أو عالمياً.
- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك مباشرة أو من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- إنشاء وإدارة وتسويق الصناديق الاستثمارية بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها وذلك لحساب الشركة فقط.
- القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالية والنقدية في الكويت وذلك كله في حدود القانون وما يصدر عن بنك الكويت المركزي من إجراءات أو تعليمات وذلك من خلال طرح أدوات تداول مالية جديدة أو تقديم خدمات استشارية لإدارة سوق الكويت للأوراق المالية وغيرها من هذه الخدمات.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها.

يقع مكتب الشركة الأم المسجل في برج النصر، شارع فهد السالم، ص.ب. 1346، الكويت.

إن هذه البيانات المالية المجمعة، تتضمن البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة المملوكة بالكامل والمبينة أدناه، ويشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة".

إسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط	نسبة الملكية (%)
إستراتيجية أفستورز إنك	الولايات المتحدة	مدير ومستشار استثمار	100
ماركي فند مانجرز ليمتد	المملكة المتحدة	مدير استثمار وخدمات استشارية	100
إستراتيجية أفستورز سيرفسز ليمتد	انتيجوا وبرمودا	مدير ومستشار استثمار لصناديق عقارية	100
إستراتيجية برايفت إيكوتي ليمتد	جزر كايمان	استثمار	100

لأغراض التجميع، تم الاعتماد على المعلومات المالية المعدة بواسطة إدارات الشركات التابعة. بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 1,761,749 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (1,775,105 دينار كويتي - 31 ديسمبر 2014)، كما بلغت خسائرها 46,789 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (1,826 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014).

تم اعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 من قبل مساهمي الشركة الأم في 20 مايو 2015 وتم اعتماد عدم توزيع أرباح. بتاريخ 1 فبراير 2016، تم نشر قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في الجريدة الرسمية. إن القانون الجديد واجب التطبيق اعتباراً من 26 نوفمبر 2012.

بموجب القانون الجديد، تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته، وتم اعتماد نفاذ لائحته التنفيذية لحين إصدار لائحة تنفيذية للقانون الجديد.

تم اعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 من قبل مساهمي الشركة الأم ومجلس الإدارة 24 مارس 2016.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المطبقة في دولة الكويت على المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الأدوات المالية حيث يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وأصبحت سارية المفعول

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 خطط منافع الموظفين: حصص الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 19 من المنشأة أخذ حصص الموظفين أو الأطراف الأخرى في الاعتبار عند المحاسبة عن برامج المنافع المحددة. في حالة ربط الحصص بالخدمات، فإنه يجب ربطها بفترات الخدمة بصفتها مزايًا سلبية. تتطلب هذه التعديلات التطبيق بأثر رجعي. إن هذا التعديل ليس له صلة بالمجموعة، حيث أنه لا يوجد لدى أي من شركات المجموعة برامج مزايًا محددة يساهم فيها الموظفون أو أطراف أخرى.

دورة التحسينات السنوية 2010-2012

- المعيار الدولي للتقارير المالية 2 المدفوعات بالأسهم
- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 8 قطاعات التشغيل
- معيار المحاسبة الدولي 16 العقار والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات الأطراف ذات الصلة

دورة التحسينات السنوية 2011-2013

- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي 40 العقارات الاستثمارية
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الترتيبات المشتركة: المحاسبة عن حيازة الحصص
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 27: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المستقلة
- قامت المجموعة بتطبيق التعديلات على المعايير الدولية ضمن التحسينات السنوية للمعايير دورة 2010-2012 ودورة 2011-2013 لأول مرة خلال السنة الحالية. لا يوجد أثر لتطبيق هذه التعديلات على الإفصاحات أو المبالغ المعترف بها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي تم إصدارها ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية الذي يعكس كافة مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة النسخ السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. ي طرح المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. وينبغي التطبيق بأثر رجعي إلا أن معلومات المقارنة ليست إلزامية. إن المجموعة بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 والذي ي طرح نموذجاً جديداً من خمس خطوات سوف يتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة عن العقود مع عملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل تحويل بضائع أو خدمات للعميل. طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 15، تقوم المنشأة بالاعتراف بالإيرادات عند الانتهاء من تأدية الالتزامات واجبة الأداء. بالإضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إفصاحات أكثر تفصيلاً.

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 عندما يصبح ساري المفعول، محل متطلبات الاعتراف بالإيراد الواردة بمعيار المحاسبة الدولي 18 "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي 11 "عقود المقاولات" وكذلك التفسيرات ذات الصلة. يتطلب تطبيق المعيار التعديل بأثر رجعي سواء بشكل كامل أو معدل للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار. إن المجموعة بصدد تقييم أثر المعيار الدولي

للتقارير المالية 15 على البيانات المالية المجمعة.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 المحاسبة عن اقتناء حصص في العمليات المشتركة

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 يوفر إرشادات حول كيفية المحاسبة عن اقتناء عمليات مشتركة والتي تمثل قطاع أعمال طبقاً لمحددات المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "اندماج الأعمال". ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي لأي عمليات اقتناء لمشاريع مشتركة قد تحدث خلال الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 يوفر إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم المادية في الممارسة. ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والاطفاء

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16، يمنع المنشآت من استخدام طريقة الإهلاك طبقاً للإيرادات لبنود الممتلكات والمعدات والمنشآت. إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 38، تفترض أن الإيراد لا يعتبر أساساً مناسباً لاحتساب إطفاء الموجودات غير الملموسة إلا في حالات محددة.

إن تلك التعديلات تستوجب التعديل المستقبلي للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. حالياً، تقوم المجموعة بتطبيق طريقة القسط الثابت للاستهلاكات والإطفاءات للممتلكات والمعدات والمنشآت والموجودات غير الملموسة على التوالي. تعتقد إدارة المجموعة أن طريقة القسط الثابت هي الطريقة الأمثل لعكس استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل محدد. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28: بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو شركة محاصة

تناولت التعديلات التعارض بين المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 في معالجة فقد السيطرة على شركة تابعة عند بيعها أو مشاركتها مع شركة زميلة أو شركة محاصة. توضح التعديلات أنه يتم تحقق كافة الأرباح أو الخسائر الناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات التي تشكل أعمالاً - كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية 3 - فيما بين مستثمر وشركته الزميلة أو شركة محاصة. على الرغم من ذلك، فإنه في حالة أي أرباح أو خسائر ناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات والتي لا تشكل أعمالاً، يتم تحققها فقط في حدود حصص المستثمرين في الأعمال بخلاف الأنشطة الرئيسية في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة. ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 28: المنشآت الاستثمارية - تطبيق استثناءات التجميع

توضح التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 28 أنه يمكن للشركة الأم أن تستثنى من تجميع البيانات المالية إذا كانت شركة تابعة لمنشأة استثمارية حتى إذا كانت المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع استثماراتها في شركات تابعة بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي 10. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على البيانات المالية للمجموعة.

دورة التحسينات السنوية 2014-2012

تسري هذه التحسينات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2016 وليس من المتوقع أن يكون لها تأثيراً جوهرياً على المجموعة. وهي تتضمن:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 5 الموجودات غير المتداولة المحفوظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة
- المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات
- معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات (بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة) التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. يتم تحقق السيطرة عندما تكون الشركة (أ) مسيطرة على الجهة المستثمر بها (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها و(ج) القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المكتتاة أو المباعية خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة المجموعة على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة. يُنسب مجموع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة الأم أو الحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

وعند الضرورة يتم تعديل البيانات المالية للشركة التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين:

أ. إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و

ب. القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة.

تم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقى في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، عند الاقتضاء، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المكتتاة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المكتتاة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، بإستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المكتتاة والقيمة العادلة لأي حصة مكتتاة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المكتتاة والمطلوبات المكتبدة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المكتتاة والمطلوبات المكتبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المكتتاة والقيمة العادلة لأي حصة مكتتاة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المكتتاة بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المكتتاة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المكتتاة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة - إن وجدت - في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الإقتناء إلى بيان الدخل كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الإقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات.

إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أيًا من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

الاستثمارات في شركات زميلة والمشاريع المشتركة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم إدراج نتائج أعمال وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والمشاريع المشتركة في هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا وجود استثمار أو جزء منه مصنّف كاستثمار محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة ضمن بيان المركز المالي المجمع مبدئياً بالتكلفة والتي يتم تعديلها لاحقاً بأثر حصة المجموعة من أرباح أو خسائر وأي دخل شامل آخر للشركات الزميلة. عندما يجاوز نصيب المجموعة في خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بتلك الشركة الزميلة (متضمنة أية حصص طويلة الأجل تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) تتوقف المجموعة عن تسجيل نصيبها في الخسائر. يتم تسجيل الخسائر الإضافية فقط عندما يقع على المجموعة التزام أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

عند الاستحواذ على شركة زميلة أو مشروع مشترك فإن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة أو مشروع مشترك كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة أو مشروع مشترك. إن أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة عن تكلفة الاقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل في الفترة التي تم فيها اقتناء الاستثمار.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد ما إذا كان من الضروري إثبات خسائر انخفاض في القيمة للشركات الزميلة. تخضع كامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) لدراسة الانخفاض في القيمة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات".

عندما تتعامل المجموعة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك، يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو مشروع مشترك.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقرض ومدينون. تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

القرض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينون (الذمم التجارية والمدينون الآخرون وودائع لأجل والنقد والنقد المعادل) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كقرض ومدينون أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح (3.3).

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة.

في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم تحويل رصيد احتياطي التغير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع.

يتم اثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم اثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم اثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر. إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم شطب تلك الذمم مقابل المخصص المكون. في حال التحصيل اللاحق للذمم التي سبق شطبها، فيتم ادراجها في بيان الدخل.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل للسنة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديده علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال الربح أو الخسارة وفي حدود القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة في الأسهم المصنفة كممتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً في بيان الدخل الشامل الآخر.

عدم التحقق

يتم حذف الأداة المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأداة أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتهما في الأصل إلى طرف آخر. في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة القروض والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل.

2.3.3 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات التي تحتفظ بها المجموعة بغرض تحقيق نمو رأسمالي أو بغرض تأجيرها. يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي، يتم اثبات الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة.

لا تستهلك الأرض الغير مشغولة. يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها 39 سنة مخصوماً منها قيمتها المتبقية.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب الاستثمار العقاري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف فيه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل المجمع في سنة الاستبعاد.

2.3.4 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإبصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الأصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل المجمع للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

تستهلك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصالفي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.5 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صالفي القيمة الاستردادية. ويتم تحديد صالفي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صالفي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم عدم إثبات الانخفاض في القيمة في السابق. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.3.6 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.7 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزاييا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجموعة.

2.3.8 تحقق الإيراد

يتم تسجيل أرباح بيع الاستثمارات عند إتمام عملية البيع. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في استلامها. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني استناداً إلى فترة استحقاق الموجودات المرتبطة بها باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. ويتم الاعتراف بأتعاب الإدارة ورسوم الاكتتاب عند تقديم الخدمات.

2.3.9 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم معالجة كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صالفي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات في بيان المركز المالي بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.10 تكاليف الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض التي تتعلق مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصول مؤهلة للرسملة - التي تستغرق فترة انشائها أو تجهيزها فترات طويلة لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع - كجزء من تكلفة الأصل وذلك لحين الانتهاء من تجهيزها للاستخدام أو البيع.

يتم الاعتراف بباقي تكاليف الاقتراض كمصاريف في الفترة التي تكبدت فيها.

2.3.11 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التي تقوم الشركة الأم بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، وهي عملة التشغيل للشركة الأم وعملة العرض للمجموعة.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية الى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

شركات المجموعة

يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي لكافة شركات المجموعة والتي لها عملة تشغيل مختلفة عن عملة العرض (بخلاف الشركات التي تمارس أنشطتها في بلاد تعاني من معدلات تضخم عالية جداً) إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية.
- يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في بيان الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف.
- يتم إثبات ناتج الترجمة في بند مستقل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

2.3.12 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة الأم كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.13 موجودات بصفة الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة لمعدل الفائدة، ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغيير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السوق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

(أ) خطر السوق

مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المجموعة لخطر العملات الأجنبية الناتج بشكل أساسي من التعامل في الأدوات المالية بالدولار الأمريكي. إن خطر العملات الأجنبية ينتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام. كذلك يتم التعامل مع مؤسسات مالية ذات خبرة في هذا المجال بحيث تقوم بتزويد المجموعة بالرأي الاستشاري في حال وجود أي تغيير جوهري في أسعار العملة الأجنبية.

في حالة تغير سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر فإن ربح المجموعة كان سوف يتغير بمبلغ 87,396 دينار كويتي وحقوق الملكية كانت سوف تتغير بمبلغ 12,062 دينار كويتي (2014: الربح 93,709 دينار كويتي وحقوق الملكية 29,386 دينار كويتي).

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما في 31 ديسمبر:

2014	2015
2,461,905	1,989,152

الدولار الأمريكي / فائض

مخاطر السعر

إن مخاطر السعر هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. إن المجموعة معرضة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المبوبة في البيانات المالية المجمعة كاستثمارات متاحة للبيع.

تقوم المجموعة بإدارة هذا الخطر من خلال مراقبة أسعار السوق في حال كون هذه الاستثمارات متداولة في أسواق نشطة بالإضافة إلى إجراء

التقييم الدوري للبيانات المالية للشركات المستثمر فيها والتوصل للقيمة العادلة من خلال المعلومات المالية المتاحة للاستثمارات الأخرى. فيما يلي تحليل للحساسية يوضح أثر التغير في مؤشرات الأسواق المالية على حقوق الملكية للمجموعة. إن هذا التحليل قائم على أساس التغير في هذا المؤشر بنسبة 5% مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى.

الأثر على حقوق الملكية	
2014	2015
88,407	55,010

مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية

مخاطر سعر فائدة التدفقات النقدية والقيمة العادلة

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة هي الودائع النقدية وقروض البنوك. إن مخاطر سعر الفائدة هي خطر تذبذب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب تغيرات في أسعار الفائدة السوقية. إن خطر سعر الفائدة ينتج عن تغير معدلات الفائدة المتغيرة على الودائع والتسهيلات البنكية والتي تعرض المجموعة إلى خطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة. تقوم المجموعة لإدارة هذا الخطر بربط الودائع لأجل زمنية قصيرة نسبياً، كما تقوم المجموعة بدراسة المعطيات المتعلقة بأسعار الفائدة بصفة دورية لتقييم احتمالية انخفاض أو زيادة أسعار الفائدة للفترة القادمة وأثر ذلك على التدفقات النقدية وأرباح المجموعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للحد من ذلك الأثر.

(ب) خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المجموعة. يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة من خلال مراقبة سياسة الائتمان على أساس مستمر مع مراعاة عدم تركيز الائتمان. إن الموجودات المعرضة لخطر الائتمان هي النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمديون. تقوم المجموعة بالاحتفاظ بالنقد والنقد المعادل والودائع لأجل لدى جهات ومؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية عالية، لا تقوم المجموعة بمنح ائتمان إلا في حدود متطلبات النشاط الاعتيادي وذلك بعد أخذ في الإعتبار المركز المالي للعملاء والخبرة السابقة في التعامل والسمعة.

(ج) خطر السيولة

هي خطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. إن إدارة خطر السيولة تتمثل بشكل أساسي في الاحتفاظ برصيد كافي من النقد والأدوات المالية عالية السيولة و إتاحة الموارد المالية لتلبية احتياجات المجموعة من السيولة. تقوم المجموعة بمراقبة خطر السيولة من خلال الاحتفاظ بمجموعة من الاستثمارات المالية سريعة السيولة مما يتيح للمجموعة إمكانية توفير السيولة المطلوبة في حال الاحتياج إليها. بالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة المجموعة بدراسة درجة سيولة هذه الاستثمارات بصفة دورية وتصحيح تركيبة الأصول في حال وجود حاجة لذلك. إن كافة الإلتزامات القائمة كما في 31 ديسمبر 2015، 2014 تستحق السداد خلال سنة من تاريخ البيانات المالية المجمعة.

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من إن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للمساهمين من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية. يتكون هيكل رأس المال للمجموعة من صافي الديون (القروض مخصصاً منها النقد وأرصدة البنوك) وحقوق الملكية متضمنة رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة. تتمثل إستراتيجية الإدارة حالياً في استخدام التمويل الذاتي لأنشطة المجموعة والحفاظ على التمويل الخارجي في أقل معدلاته.

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات - يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.

- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يوضح الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيم العادلة للموجودات المالية:

القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في	مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة	14/12/31		15/12/31	
						استثمارات متاحة للبيع			
- أسهم مسعرة	2,578,281	1	آخر أمر شراء	لا يوجد	لا يوجد	2,540,000			
- صناديق	90,758	2	صافي قيمة الوحدة	لا يوجد	لا يوجد	281,794			

يتم تسجيل الأسهم غير المسعرة التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض المتراكم في القيمة. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري تعادل تقريباً قيمها الدفترية كما في تاريخ البيانات المالية.

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة ومصادر عدم التأكد

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة تتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية. فيما يلي التقديرات التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام بسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

تقييم الأدوات المالية

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة للالتزامات لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاح (3.3).

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن "الاستثمارات المتاحة للبيع". إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية. يبين إيضاح (13) أثر ذلك على البيانات المالية المجمعة.

انخفاض قيمة المدينين

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينين في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول امكانية التحصيل، وزيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد. يبين إيضاح (8) أثر ذلك على البيانات المالية المجمعة.

انخفاض قيمة الشركات الزميلة

تقوم المجموعة بتحديد القيمة القابلة للاسترداد لاستثماراتها في الشركات الزميلة عند وجود مؤشرات على وجود انخفاض في القيمة لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بخسائر انخفاض في القيمة.

إن القيمة الاستردادية يتم احتسابها بناءً على قيمة الاستخدام أو سعر البيع ناقص التكلفة اللازمة للبيع إيهما اعلى. عند تقدير قيمة الاستخدام يتم استخدام التدفقات النقدية بناءً على الاستخدام المتوقع من الموجودات مخصصة باستخدام معدل خصم ويتم احتساب القيمة النهائية باستخدام معدل نمو. في حالة صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لذلك، يتم احتساب القيمة الاستردادية وفقاً لطريقة القيمة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الدفترية المعدلة اخذاً في الاعتبار ظروف الاسواق التي تعمل بها الشركات المستثمر فيها وكذلك الصعوبات التي تواجهها الشركات نفسها . ان ذلك يتطلب استخدام درجة عالية من التقدير .

5. النقد والنقد المعادل

2014	2015	
2,204,834	653,889	نقد بالصندوق ولدى البنوك
6,500,000	-	ودائع لأجل (أقل من ثلاثة أشهر)
423	439	نقد لدى محافظ استثمارية
8,705,257	654,328	
1	-	متوسط معدل الفائدة الفعلي على الودائع لأجل (%)

6. الودائع لأجل

بلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع لأجل 1.25% خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (31 ديسمبر 2014: لا شيء).

7. استثمارات متاحة للبيع

2014	2015	
2,540,000	2,578,281	أسهم مسعرة
1,127,936	1,127,936	أسهم غير مسعرة
281,795	90,758	صناديق استثمارية
3,949,731	3,796,975	

- تم تحديد القيمة العادلة وفقاً لأسس التقييم المبينة في إيضاح (3.3).
- تم إدراج الأسهم غير المسعرة بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة، حيث لا يوجد سعر سوق لها ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها . تعتقد الإدارة أنه لا يوجد مؤشرات للانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات.
- فيما يلي تحليل الاستثمارات المتاحة للبيع على أساس العملات كما في 31 ديسمبر:

2014	2015	
3,117,501	3,155,781	دينار كويتي
832,230	641,194	دولار أمريكي
3,949,731	3,796,975	

8. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2014	2015	
65,609	64,714	أتعاب إدارة - بالصافي
437,631	472,388	مدينون
34,771	27,737	مصروفات مدفوعة مقدماً
538,011	564,839	
(422,489)	(422,489)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
115,522	142,350	

فيما يلي حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

2014	2015	
658,374	422,489	الرصيد كما في 1 يناير
(235,885)	-	الاسترداد خلال السنة
422,489	422,489	الرصيد كما في 31 ديسمبر

9. استثمار في شركة زميلة ومشروع مشترك

9.1 استثمار في شركة زميلة

نسبة الملكية (%)		النشاط الأساسي	بلد التأسيس	اسم الشركة
2014	2015			
22.79	23.38	إدارة الاستثمارات واستشارات مالية	الكويت	المركز المالي الكويتي

تم احتساب حصة المجموعة من نتائج أعمال واحتياطيات الشركة الزميلة وفقاً للمعلومات المالية للتسعة الأشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2015. ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة كما في 30 سبتمبر:

2014	2015	
144,078,000	144,894,000	إجمالي الموجودات
30,616,000	35,787,000	إجمالي المطلوبات
15,453,000	8,877,000	الإيرادات
6,310,000	2,390,000	ربح الفترة
7,439,000	731,000	إجمالي الدخل الشامل الآخر

توزيعات مستلمة من الشركة الزميلة خلال السنة
فيما يلي الحركة على رصيد الاستثمار في شركة زميلة خلال السنة:-

2014	2015	
19,406,856	20,408,083	الرصيد في 1 يناير
101,306	301,092	إضافات خلال السنة
(1,090,404)	(659,557)	توزيعات نقدية
1,535,648	152,913	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
454,677	(600,421)	حصة المجموعة في إحتياطيات شركة زميلة
20,408,083	19,602,110	

فيما يلي تسوية على المعلومات المالية المختصرة أعلاه وصولاً إلى القيمة الدفترية لحصة المجموعة المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

2014	2015	
98,835,000	94,030,000	صافي موجودات الشركة الزميلة
22.79	23.38	نسبة ملكية المجموعة (%)
(2,116,414)	(2,382,104)	تسويات أخرى
20,408,083	19,602,110	

بلغت القيمة العادلة للاستثمار في الشركة الزميلة 11,240,760 دينار كويتي (2014: 12,055,626 دينار كويتي) كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

9.2 حصة في مشروع مشترك

خلال السنة، قامت المجموعة بإبرام اتفاقية مشروع مشترك مع أحد الأطراف الخارجية للمشاركة مناصفةً في أحد الشركات العقارية والمالكة لعقارات في ألمانيا ويبلغ رصيد الاستثمار في ذلك المشروع 25,785 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015.

كما تضمنت الاتفاقية قيام المجموعة بتقديم تمويل لتلك الشركة والبالغ 1,104,251 دينار كويتي وذلك لدعم أنشطتها وأعمالها يستحق ذلك التمويل في 31 مارس 2019 وقد تم احتساب مخصص عام لهذا التمويل بمبلغ 15,315 دينار كويتي. (إيضاح 15).

بلغ معدل الفائدة على ذلك التمويل 8.75 % سنوياً.

10. استثمارات عقارية

جميع العقارات الاستثمارية تقع خارج دولة الكويت وتم تصنيفها كما يلي:

2014	2015	
-	494,222	أراضي
1,095,451	1,100,805	عقار مطور
1,095,451	1,595,027	

تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية والبالغة 1.6 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 إستناداً إلى تقييمات مقيمين مستقلين متخصصين في تقييم هذا النوع من العقارات الاستثمارية.

تم تقييم الأراضي إستناداً إلى طريقة سعر السوق للعقارات المشابهة والمعاملات الحديثة التي تمت في السوق والتي تم تعديلها للأختلاف في الطبيعة والموقع أو الظروف الخاصة للعقار.

تم تحديد القيمة العادلة للعقار المطور إستناداً إلى طريقة رسملة القابلة للتأجير بالعقار تم تقييمها بالرجوع إلى الإيجارات المحققة والوحدات القابلة للتأجير بالعقارات المشابهة بالجوار.

11. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2014	2015	
55,500	58,083	مصاريف مستحقة
394,104	460,100	أخرى
449,604	518,183	

12. رأس المال والإحتياطيات

12.1 رأس المال

حدد رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2015 بمبلغ 30 مليون دينار كويتي موزعاً على 300 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميعها أسهم نقدية (2014: 30 مليون دينار كويتي موزعاً على 300 مليون سهم).

12.2 إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا التحويل إذا زاد الإحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة الأم. يجوز استعمال هذا الإحتياطي لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح المجموعة بتأمين هذا الحد. لم يتم التحويل للسنة الحالية حيث تكبدت المجموعة خسائر.

12.3 إحتياطي إختياري

وفقاً للنظام الأساسي للشركة الأم، يقتطع 1% من صافي ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى حساب الإحتياطي الإختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العمومية. يمكن إيقاف هذا التحويل السنوي بموجب قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة. لم يتم التحويل للسنة الحالية حيث تكبدت المجموعة خسائر.

13. خسائر استثمارات

2014	2015	
155,413	25,686	أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع
309,220	201,941	توزيعات أرباح نقدية
(571,848)	(398,627)	خسائر انخفاض في القيمة
(107,215)	(171,000)	

14. (خسارة) / ربحية السهم

يتم احتساب (خسارة) / ربحية السهم بقسمة صافي (خسارة) / ربح السنة العائد إلى مساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة كالتالي :

2014	2015	
1,123,931	(459,677)	صافي (خسارة) / ربح السنة
300,000,000	300,000,000	المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة
3.75	(1.53)	(خسارة) / ربحية السهم (فلس)

15. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي الشركة الأم الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وكبار المساهمين وكذلك الشركات التي يشارك في عضوية مجلس ادارتها أعضاء مجلس ادارة الشركة والشركات الزميلة. في إطار النشاط العادي للمجموعة، تضمنت معاملات المجموعة خلال السنة معاملات مع أطراف ذات صلة، وقد تم إدراج تلك المعاملات ضمن البيانات المالية المجمعة كما يلي:

2014	2015	المعاملات
238,333	291,208	رواتب ومزايا أخرى
47,147	37,191	مكافآت نهاية الخدمة
-	71,655	إيرادات فوائد
60,000	35,000	مكافآت اللجان التنفيذية

2014	2015	الأرصدة
-	1,088,936	مدينو تمويل (إيضاح 9)
264,071	281,599	دائنون وأرصدة دائنة أخرى

إن المعاملات مع اطراف ذات صلة تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

16. موجودات أمانة

تدير المجموعة محافظ استثمارية نيابة عن عملاء وتحتفظ بأرصدة نقدية وأوراق مالية في حسابات أمانة لا تعكسها البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن مجموع قيمة الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة من قبل المجموعة يبلغ 20,971,037 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (28,143,343 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014).

17. معلومات القطاعات

تنظم المجموعة لأغراض الإدارة في قطاعين رئيسيين للأعمال. فيما يلي الأنشطة الرئيسية والخدمات التي تدرج تحت هذين القطاعين:

أنشطة الاستثمارات
إدارة محافظ الاستثمار المباشرة وغير المباشرة وإدارة الصناديق الاستثمارية المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل الهيكلي والخدمات المالية الأخرى ذات الصلة.

خدمات إدارة الاستثمارات والاستشارات

تراقب الإدارة نتائج قطاعات التشغيل بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى العائد القطاعي على الاستثمارات. لا يوجد لدى المجموعة معاملات هامة فيما بين القطاعات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

يعرض الجدول التالي المعلومات حول الإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات أعمال المجموعة:

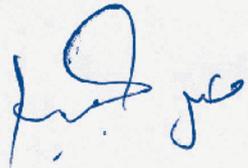
2015			
المجموع	خدمات إدارة الاصول والاستشارات	الأنشطة الاستثمارية	
619,987	296,801	323,186	إيرادات القطاع
(459,677)	280,985	(740,662)	صافي (الخسارة)/ الربح
33,418,483	45,344	33,373,139	موجودات القطاع
518,183	48,600	469,583	مطلوبات القطاع
2014			
المجموع	خدمات إدارة الاصول والاستشارات	الأنشطة الاستثمارية	
2,150,587	280,786	1,869,801	إيرادات القطاع
1,123,931	259,774	864,157	صافي الربح
34,294,987	1,709,197	32,585,790	موجودات القطاع
449,604	39,000	410,604	مطلوبات القطاع

فيما يلي التوزيع الجغرافي للإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات للقطاعات:-

2015				
الإجمالي	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	
619,987	338,213	162,242	119,532	إيرادات القطاع
(459,677)	284,032	48,969	(792,678)	صافي (الخسارة)/ الربح
33,418,483	1,220,972	1,558,689	30,638,822	الموجودات
518,183	29,306	19,294	469,583	المطلوبات
2014				
الإجمالي	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	
2,150,587	228,836	147,978	1,773,773	إيرادات القطاع
1,123,931	183,823	21,115	918,993	صافي الربح
34,294,987	371,876	1,700,636	32,222,475	الموجودات
449,604	32,057	7,025	410,522	المطلوبات

تأكيد حول البيانات الواردة في التقرير

1. يؤكد مجلس الإدارة بأنه لا يوجد أي مسائل جوهرية أو أحداث قد تؤثر على استمرار عمليات الشركة خلال السنة المالية المقبلة.
2. يؤكد مجلس الإدارة عن مسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.

سعود عبدالعزيز المنصور رئيس مجلس الإدارة	مشعل ناصر حبيب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	حسان كمال قائد بيه عضو مجلس إدارة
		
جمال عبد الله السليم عضو مجلس إدارة	أمانى ابراهيم العماني عضو مجلس إدارة	غازي أحمد العصيمي عضو مجلس إدارة
		

3. نحن الموقعين أدناه، نؤكد على دقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

سعود عبدالعزيز المنصور رئيس مجلس الإدارة	مشعل ناصر حبيب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	أحمد محمد صبيحي رئيس المدراء الماليين
	